



# العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية وتخصصية

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 230 June 2020

العدد 230 - حزيران (يونيو) 2020

## المشاريع الصغيرة والمتوسطة

### في العالم العربي وطرق نهايتها في ظل كوفيد - 19



■ "التعاون الاقتصادي العربي النلهاني - وجاهات  
نظر وتحديات في ضوء كوفيد - 19"  
■ موعات حركة التجارة في السلع والمنتجات  
الغذائية

■ البلدان العربية قادرة على تحويل أزمة "كورونا"  
إلى فرصة  
■ استقرار الهبادلات التجارية بين العالم العربي  
والاتحاد الأوروبي

# BRITE

## بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكولومينا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكاديمياً أم باحثاً أم متخصصاً.

قم بزيارة [brite.blominvestbank.com](http://brite.blominvestbank.com) لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر  
للأعمال



مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite  
INDEX AND FUNDS



# اتحاد الغرف العربية

## نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

## أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

## رؤيته

أن يكون الإتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

## رسالته

أن يكون:  
• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما يبسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

## أهدافه

- تتمثل أهداف الإتحاد الرئيسية في الآتي:  
• تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

## أنشطته

نشاطات الإتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

# أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس  
الفخري  
عدنان القَصَّار

الرئيس  
محمد عبده سعيد  
رئيس الاتحاد العام  
للغرف التجارية الصناعية اليمنية



النائب الثاني للرئيس  
محمد شقير  
رئيس اتحاد غرف التجارة  
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس  
محمد ثاني مرشد الرميثي  
رئيس اتحاد غرف التجارة  
والصناعة في دولة الإمارات



سمير ماجول  
رئيس الاتحاد التونسي  
للصناعة والتجارة  
والصناعات التقليدية



سمير ناس  
رئيس غرفة تجارة  
وصناعة البحرين



العين نائل  
رجا الكباريتي  
رئيس مجلس ادارة  
غرفة تجارة الأردن



عجلان بن عبد  
العزيز العجلان  
رئيس مجلس  
الغرف السعودية



يوسف دواله  
رئيس غرفة  
تجارة جيبوتي



عبد القادر قوري  
رئيس الغرفة الجزائرية  
للتجارة والصناعة



محمود عبد علي  
رئيس غرفة تجارة  
الصومال



محمد غسان  
القلاع  
رئيس اتحاد غرف  
التجارة السورية



هاشم صلاح مطر  
رئيس اتحاد عام  
أصحاب العمل  
السوداني



عمر هاشم  
رئيس اتحاد الغرف  
التجارية والصناعية  
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري  
رئيس الاتحاد العام  
للغرف التجارية  
العراقية



قيس اليوسف  
رئيس مجلس ادارة  
غرفة تجارة وصناعة  
عُمان



محمد الرعيض  
رئيس مجلس ادارة  
الاتحاد العام لغرف  
التجارة والصناعة  
والزراعة في ليبيا



محمد جاسم الصقر  
رئيس مجلس إدارة  
غرفة تجارة وصناعة  
الكويت



الشيخ  
خليفة آل ثاني  
رئيس غرفة تجارة  
وصناعة قطر



أحمد باب ولد أعلى  
رئيس غرفة التجارة  
والصناعة والزراعة  
الموريتانية



عمر مورو  
رئيس جامعة الغرف  
المغربية للتجارة  
والصناعة والخدمات



إبراهيم العربي  
رئيس الاتحاد العام  
للغرف التجارية  
المصرية



شاهين علي شاهين  
الأمين العام المساعد



خالد محمد حنفي  
الأمين العام



## جائحة كورونا.. فرصة عربية لتعزيز الاستثمارات البينية



واقع الأمر يشير إلى أن الدول النامية لن تكون بمعزل عن التأثيرات السلبية للجائحة في المستقبل القريب، خاصة وهي تعتمد بصورة كبيرة في ما ترجوه من طفرات اقتصادية على الاستثمارات الأجنبية الواردة من الاقتصادات الكبرى. وفي هذا السياق كشف تقرير نشرته وكالة رويترز عن وجود توقعات بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال العام الحالي بنسبة 40 في المئة بسبب جائحة "كورونا"، وسوف تكون الدول النامية الأشد معاناة من تداعيات هذا التراجع. وبما أن أغلب الاقتصادات النامية تعتمد في كثير من الأحيان على الاستثمارات الأجنبية في التصنيع واستخراج المواد الخام، وترتبط فترات غياب تلك الاستثمارات بصورة واضحة بحدوث عجز كبير في موازين مدفوعاتها، الأمر الذي يضع عملاتها المحلية تحت ضغوط كبيرة، مما يضطر تلك الدول في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى الاستدانة من الخارج، يبدو أن تلك الاقتصادات ستعرض في المستقبل القريب لظروف اقتصادية سيئة، مع توقعات انصراف تلك الاستثمارات عنها.

إذن النظام العالمي الجديد، فيما بعد تجاوز مرحلة كوفيد-19، يحمل في طياته الكثير من التحديات، ولكن هذه التحديات لا تأتي بدون فرص، حيث يمكن لمن يحسن استغلالها اختصار آلاف الخطوات في الطريق للصعود إلى مسرح الاقتصاد العالمي ولعب دور فاعل فيه، وليست ظروف تراجع الاستثمار الأجنبي إلا واحداً من تلك التحديات التي تأتي بفرصتها.

وعلى هذا الصعيد فإنّ تراجع الاستثمار الأجنبي هو دعوة صريحة لدولنا العربية لاستغلال رؤوس الأموال المتاحة فيها لخلق شراكة بين القطاع الخاص والحكومات، فبلادنا تمتلئ بالعمالة الماهرة، الرغبة في الحصول على الفرصة، وأغلبها من الشباب الذكي، الذي نراه ينافس في أكثر بلدان العالم تقدماً، بمجرد حصوله على التدريب اللازم. ومع حجم السوق الموجود في البلدان العربية، لا تحتاج الأموال التي اعتادت على الهرب للخارج إلا إلى تشريعات تطمئنها، ورفع حجم التسهيلات التي يتم منحها للاستثمارات الأجنبية، وستكون قادرة في أقرب وقت على تحقيق نجاحات أكثر مما يحققه أي استثمار أجنبي، سواء بخلق فرص العمل، أو تحسين موازين المدفوعات، أو تحقيق معدلات النمو المرتفعة، وما يصاحبها من ارتفاع دخل المواطنين.

محمد عبده سعيد

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

ما زال العالم يتحسس خطواته بعد إعادة فتح الاقتصاد في أغلب دول العالم، وإن بدرجات مختلفة، مع وجود صعوبات واضحة في حصر خسائر الوباء الاقتصادية، وذلك بخلاف الخسائر البشرية، حيث تسبب الوباء حتى الآن في وفاة أكثر من 470 ألف

شخص حول العالم، وإصابة ما يقرب من 9 ملايين، ولا توجد أي بشائر عن قرب التوصل إلى مصل يقي من الإصابة به قبل نهاية العام.

وظهر الوباء فجأة في العالم، وكان لافتاً تأثيره الضخم على الاقتصادات الكبرى مقارنة بما حدث في الاقتصادات الناشئة والنامية، وتحديدًا في ما يخص إيرادات الشركات، حيث كانت البلدان الكبرى أسرع وأشمل وأحكم في إغلاق اقتصاداتها، بينما كان هناك نوع من التسامح في الاقتصادات الأخرى، سمح به غياب الشفافية في ما يخص أعداد المصابين وحالات الوفاة المرتبطة بالوباء. لكن مع إعادة الفتح، كانت هناك توقعات واضحة بالعديد من الأرقام السيئة، التي لن تتجو منها هذه المرة الاقتصادات الأصغر.

وبعد أن تسبب الوباء في حدوث أكبر ركود عالمي منذ ما يقرب من قرن من الزمان، وكانت له تأثيرات سلبية ضخمة على صحة وعمل وثروة ملايين الأفراد حول العالم، توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ألا يعود الاقتصاد العالمي إلى مستويات الربع الأخير من العام الماضي قبل مرور عامين على أقل تقدير. وبحسب المنظمة فإنه في حالة السيطرة على انتشار الوباء، وعدم ظهور موجة ثانية من الإصابات، سيتراجع الاقتصاد العالمي بنسبة 6% خلال العام الحالي. أما في حالة حدوث موجة ثانية من تزايد الإصابات، فربما يؤدي ذلك إلى إغلاق جديد لأغلب الأنشطة الاقتصادية حول العالم، وهو ما سيؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي بنسبة تتجاوز 7.5%، وارتفاع معدل البطالة لأكثر من 10%، مع نهاية العام الحالي.

ندوة للغرفة العربية النمساوية  
حول التحديات الاقتصادية  
في ظل جائحة كورونا



32

استقرار المبادلات التجارية بين  
العالم العربي والاتحاد الأوروبي



26

البلدان العربية قادرة على  
تحويل أزمة "كورونا" إلى  
فرصة



20

المشاريع الصغيرة  
والمتوسطة في العالم العربي  
وطرق حمايتها في ظل  
كوفيد-19



9

## مقال

24 الطاقات المتجددة رهان مستقبل التنمية المستدامة

## غرف مشتركة

26 ■ استقرار المبادلات التجارية بين العالم العربي  
والاتحاد الأوروبي

30 ■ "التعاون الاقتصادي العربي اللاماني - وجهات نظر  
وتحديات في ضوء كوفيد-19"

32 ■ ندوة للغرفة العربية النمساوية حول التحديات  
الاقتصادية في ظل جائحة كورونا

35 ■ حنفي: المطلوب اليوم تخفيف القيود العالمية للدفع  
بعجلة الحركة الاقتصادية

## فهرس المحتويات

### موضوع الغلاف

المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي وطرق  
حمايتها في ظل كوفيد-19

9

### اقتصاد عربي

البلدان العربية قادرة على تحويل أزمة  
"كورونا" إلى فرصة

20

### مبتديات

حنفي: لتلافي المعوقات تجاه حركة التجارة في السلع  
والمنتجات الغذائية."

22



العدد 230 - حزيران (يونيو) 2020  
Issue No. 230 June 2020

**العمران العربي**  
تصدر عن  
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut  
P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

طباعة: شهرص للطباعة والنشر

The Digital Economy  
& COVID-19 resilient  
and thriving



47

حنفي: المطلوب اليوم تخفيف  
القيود العالمية للدفع بعجلة  
الحركة الاقتصادية



35

39

أخبار

■ DIGITAL ECONOMY:  
THE DIGITAL ECONOMY & COVID-19  
RESILIENT AND THRIVING

47

# SPENDING IS EARNING



## FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding! Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at [fnb-rewards.com](http://fnb-rewards.com) or through the FNB Mobile App. Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

☎ 1244     



**FIRST NATIONAL BANK** S.A.L.

[fnb.com.lb](http://fnb.com.lb)



## المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي وطرق حمايتها في ظل كوفيد- 19

إعداد: قسم الدراسات والبحوث الاقتصادية  
اتحاد الغرف العربية



أولت الدول العربية اهتماماً خاصاً ومتزايداً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على مدار العقدین الماضیین، نظراً للدور المحوري الذي تلعبه كمحركٍ فعالٍ في الاقتصاد وبيئة الأعمال. فقد شملت الدول بالرعاية عن طريق تقديم التمويل والتدريب اللازمین، بجانب التشريعات القانونية المنظمة. ويأتي ضمن نطاق عمل تلك المؤسسات كل ما يقع بين الحرف التقليدية وأعمال الابتكار والذكاء الاصطناعي، وتتخلل قطاعات عديدة مثل الزراعة والصناعة والتجارة؛ بجانب قطاع الخدمات، والذي ازدهر مؤخراً نتيجة رواج مبادرات تشجيع ريادة الأعمال في المنطقة.

الذي عصف باقتصاد كبرى الدول، وحطم معظم أعمال كبريات المؤسسات العالمية؛ فتسابقت الدول لحماية مؤسساتها حفاظاً على مكتسباتها الاقتصادية، من خلال حزم الدعم والتحفيز. ورغم ذلك، فلعله من أكثر ما يؤرق حالياً هو قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحمل تبعات هذه الجائحة، وإلى أي مدى ستصمد في المواجهة.

ويجب علينا التنويه، قبل أن نخوض في الدراسة، عن التفاوت والتباين الموجود في تعريفات هذه المنشآت (متناهية الصغر،

جاءت نسبة مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الأعمال في الوطن العربي بما يقارب 90% طبقاً لآخر إحصائيات صندوق النقد الدولي "IMF" لعام 2019، وعلى الرغم من ذلك، فما زالت هذه المنشآت تواجه بعض الصعوبات ومعوقات العمل في وطننا العربي؛ والتي تحول بينها وبين رفع تنافسيتها، ومساهمتها في تحقيق معدلات نمو مجدية، وتوفير فرص عمل حقيقية؛ فعلى سبيل المثال، يقع غياب سياسة تنموية شمولية، بجانب صعوبة الوصول إلى تمويلٍ بشروطٍ مناسبةٍ، على رأس هذه المعوقات. ويزاد على ما سبق، اجتياح فيروس كورونا المستجد للعالم،

40% (نصفها لتجارة الجملة، والنصف الآخر للتجزئة)؛ القطاع الخدمي (السياحة 3%، العقارات 2%)، وعلى الرغم من حجم هذه المنشآت، الذي يمثل 80% من الاقتصاد، إلا أنها تساهم بأقل من 25% فقط في الناتج المحلي الإجمالي.

وفي عام 2019، كانت نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية 20% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وجاء توزيع نشاطها كالتالي: 47% تجارية وفندقية، 27% قطاع العقارات، 12% للقطاع الصناعي، و8% للخدمات المجتمعية. أما في الإمارات، فيمثل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر من 94% من إجمالي عدد الشركات العاملة في الدولة، ويوفر وظائف لأكثر من 86% من القوى العاملة في القطاع الخاص.

وتلخيصاً لما سبق، تُبين الإحصائيات أهمية الدور الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الاقتصاد في دول المنطقة، فهي تشغل الجزء الأكبر من الأنشطة الإنتاجية، بجانب توفيرها لفرص عمل للشباب، وخصوصاً في الأعمال والقطاعات التي تعتمد على ريادة الأعمال والابتكار، وكان لهذا الدور المحوري الذي تلعبه الفضل في أن تندفع حكومات دول المنطقة ومثيلاتها في العالم إلى حماية هذه المنشآت من خلال حزم تحفيزية والتي سنعرضها لاحقاً.

## ثانياً - الآثار الاقتصادية للجائحة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة عالمياً وعربياً

شهدت المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة، بمختلف قطاعاتها في دول العالم، تأثيراً كبيراً نتيجة تداعيات فيروس كورونا المستجد وتراجع مستويات الطلب العالمي، لكونها غير قادرة على تحمل الصدمات الاقتصادية مقارنةً بالمنشآت الكبيرة. ويرجع أحد أهم الأسباب إلى انخفاض الهوامش الربحية، فعلى سبيل المثال:

- بلغ متوسط خسارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاتحاد الأوروبي 50% وفقاً للرابطة الأوروبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- أطلق اتحاد المنشآت الصغيرة الفرنسي "CPME" تحذيراً

الصغيرة، والمتوسطة)، والتي تختلف حسب الأطر القانونية لدول المنطقة، وإذا كان السائد هو تقسيمها إما طبقاً لعدد العاملين بها، أو حجم أعمالها أو رأس مالها المدفوع. وفي هذه الدراسة نحن نقصد القطاع ككل وبغض النظر عن هذه الاختلافات.

وتتناول هذه الدراسة الآثار السلبية التي وقعت على المنشآت الصغيرة والمتوسطة نتيجة تفشي الجائحة في أهم قطاعات الاقتصاد في المنطقة، وحزم التحفيز التي اتخذتها الدول من جانبها لمواجهة الموقف، كما تلقي الضوء على بعض القطاعات الواعدة، لتستنتج أخيراً سبل الحماية والوجهات المستقبلية لهذه المنشآت في ظل تفاقم تداعيات الجائحة.

## أولاً - وضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي

نبدأ الدراسة بعرض موجز، نقدم فيه الإحصائيات العامة لهذه المنشآت، وأهم قطاعاتها، وحجم مساهمتها في الاقتصادات العربية؛ فكما ذكرنا سابقاً، تحتل هذه المنشآت مكانة هامة ومؤثرة في بلدنا، وتحديداً لأنها تساعد على تسريع وتيرة الأنشطة الاقتصادية وتويعها، وتدفع عجلة التنمية من خلال خلق فرص عمل، وتشجيع الابتكار. فطبقاً لإحصائيات البنك الدولي «World Bank»، يساهم القطاع الرسمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يصل إلى 40% من الدخل القومي في اقتصادات الدول الناشئة، وتتضاعف هذه النسبة بشكل كبير إذا ما تضمنت القطاع غير الرسمي منها. وتُشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حيث العدد ما يتراوح بين 80% - 90% من حجم الاقتصاد في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "MENA"، وما يفوق 97% في العالم العربي، وتتراوح نسب مساهمة هذه المنشآت في الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة بين 4% - 40%.

وفيما يخص القطاعات التي تعمل بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فهي تشمل معظم الأنشطة الاقتصادية، وعلى رأسها قطاع الصناعة، ثم التجارة، يليهم القطاع الخدمي، وآخرهم الزراعة. فعلى سبيل المثال، في مصر، أتى توزيع هذه المنشآت - طبقاً لأحدث بيانات البنك المركزي المصري "CBE"، والمعهد المصرفي المصري «EBI» كالتالي: قطاع الصناعة 51% (صناعات الأغذية 38%، الملابس 14%، الأثاث 11%)؛ قطاع التجارة



الصناعة أيضاً، ويرجع ذلك إلى تأثير حركة التجارة الخارجية، التي نتج عنها انخفاض في حجم الواردات من المواد الخام المستخدمة في الصناعة، والتي تشكل نسبة كبيرة من حجم واردات الوطن العربي؛ فعلى سبيل المثال، سجلت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية - من المواد الخام والمنتجات والوسيط - إلى دولتي الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية 55% من إجمالي الصادرات إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ وفي مصر، فقد بلغت الواردات الصناعية ومستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة من الصين نحو 80% من حجم الواردات، الأمر الذي يؤثر على الصناعات المحلية التي تعتمد على تلك الواردات، وبشكل يصعب توفير بدائل محلية الصنع له في الوقت الحالي.

وفي ما يخص المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة بقطاع الزراعة، وهي تلك التي تتشكل من أفراد المزارعين، فقد تأثرت هي الأخرى، مع تأثير حركة التجارة، مما أدى إلى ندرة الأسمدة والبذور، كما ازداد الأمر سوءاً بعد إلغاء المعارض التسويقية للمنتجات الزراعية، التي كانت تعقد بحلول شهر رمضان الكريم، والمنظمة من قبل الغرف التجارية في بعض الدول العربية، فكانت تتيح لأصحاب هذه المنشآت الفرصة لتسويق منتجاتهم.

بأن 55% من المنشآت الصغيرة في فرنسا مهددة بالإفلاس في الأشهر القليلة القادمة.

- تعسر 30% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أيرلندا خلال شهري مايو ويونيو، في حالة عدم تحسن الأوضاع الراهنة.
- انخفضت إيرادات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الشهرية بنسبة 60% في الصين مقارنةً بنفس الفترة من عام 2019.
- وفقاً لدراسة أجرتها الكونفدرالية المغربية للمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، فقد تم وقف نشاط 83% من المنشآت الصغيرة في المغرب والتي تمثل ما يقارب 30% من قطاع التجارة.

وفي الوطن العربي ككل، فقد حذرت منظمات رقابية من أن واحدة من بين خمسة منشآت صغيرة لن تصمد حتى نهاية شهر مايو من العام الجاري. ونشهد في الفترة الراهنة تداعيات الأزمة وتتحديداً على بعض قطاعات التجارة والخدمات، وخاصةً بعد قرارات فرض حظر التجمعات، التي نتج عنها إغلاق المطاعم والمقاهي والمتاجر الصغيرة، وما أفضى عنه ذلك من خسائر مالية وأخرى في الوظائف وفرص العمل للقوى العاملة. وامتدت تداعيات الأزمة لتخيم على المنشآت العاملة بقطاع

## ثالثاً - انعكاسات الأزمة على مستقبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

الإلكترونية (تمثل قيمة سوق التجارة الإلكترونية في العالم العربي 7 مليارات دولار، من المتوقع تضاعف هذا الرقم بنهاية 2020، فيما يبلغ عدد المتسوقين عبر الإنترنت 30 مليون شخص). وقد زاد رواج تطبيقات المعاملات المالية؛ وأيضاً ذهبت المؤسسات التعليمية إلى اعتماد سياسات مشابهة، تم الاعتماد فيها على منصات التواصل عبر الإنترنت وتطبيقاتها، وساد التعليم عن بعد في معظم الجامعات والمدارس؛ ولجأت بعض المؤسسات في قطاع السياحة إلى إطلاق منصات إلكترونية لترويج السياحة الافتراضية.

كما لاقى قطاع تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات الذكية اهتماماً متزايداً، حيث يلاحظ نمو تطبيقات الحوسبة السحابية "Cloud Computing" والذي جاء ليس فقط كنتيجة للجوء الكثير من المؤسسات والشركات إلى العمل عن بعد، بل أيضاً لما يفرضه واقع تطور بيئة الأعمال وتحولها إلى الرقمنة؛ ولحقت بها تطبيقات الـ "Video Conferencing"، فوجد زيادة قيمة أسهم تطبيق "Zoom" بما يجاوز 50% في مارس 2020. وبالإضافة إلى ذلك، ففي مجال الصناعات، يرى الخبراء والمحللون استمرار نمو أعمال المنشآت العاملة بصناعات المستحضرات والمستلزمات الطبية والوقائية (زادت المطهرات بنسبة 262%، المنظفات 195%)، فالطلب على منتجاتها أصبح من المتطلبات الأساسية في هذه المرحلة؛ وأشار البعض إلى انتعاش الشركات العاملة في مجال المستلزمات الرياضية (زيادة بنسبة 170%)، والذي جاء نتيجة لإغلاق النوادي الصحية في دول المنطقة؛ أما في مجال اللوجستيات، فقد صاحب تحول المستهلكين إلى المنصات الإلكترونية، زيادة في الطلب على خدمات اللوجستيات الخاصة بإدارة المخزون والتوزيع، وذلك لارتباطها الوثيق بتغيرات أنماط الاستهلاك التي نتجت عن الأزمة (في المتوسط زادت مبيعات السلع الاستهلاكية عبر الإنترنت عالمياً بما يقارب 50%).

ويستنتج مما سبق، أن بيئة الأعمال حتماً ستتغير، ولن تستطيع - تلك المنشآت التي ترفض مواكبة تطورات المرحلة - الاستمرار في سوق العمل؛ ويرى معظم الخبراء حول العالم أن أزمة كورونا، ستسن قواعد جديدة لبيئة الأعمال تقوم معظمها على دعائم التكنولوجيا والتحول الرقمي، وتغير معايير وأعراف العمل في جمع أنحاء العالم.

لا يمكن لأحد أن ينكر ثقل وطأة الجائحة على النظم الاقتصادية والصحية والاجتماعية حول العالم، فقد أتت كل توقعات المنظمات الدولية فيما يخص النمو سلبية في معظم دول العالم، وجاءت المؤشرات الاقتصادية مؤيدة لتلك التوقعات. وقد كان لهذه التأثيرات المختلفة للجائحة الوقع الأكبر على المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، لا سيما بسبب حجمها، الأمر الذي دفع حكومات دول المنطقة إلى إطلاق برامج حماية خاصة، إيماناً منها بدور هذه المنشآت المحوري في إنعاش الاقتصاد، وتوفير فرص العمل، ومشاركتها الفعالة في نشاطات وبيئة الأعمال.

ولكن - وكما هو سائد في تاريخ الأزمات السابقة - كان لهذه الأزمة بعض الانعكاسات الإيجابية على بعض القطاعات، وسوف نعرض في هذا الجزء لتلك الانعكاسات على القطاعات المختلفة، ويتوجب علينا الإشارة إلى محدودية الأدلة الإحصائية التي توضح الآثار المختلفة للجائحة على هذه المنشآت، والهدف من هذا الجزء من الدراسة هو إلقاء الضوء على وجهات المستقبل وفقاً للوضع الحالي الذي فرضته الأزمة، فننتاول الخطوط العريضة للقطاعات والصناعات الواعدة؛ والمؤكد هو أن تطبيقات التكنولوجيا ستكون رائدة المرحلة القادمة، فهذا التحول نحو اعتماد الأدوات التكنولوجية في كل قطاعات الأعمال ليس لصيقاً بالمرحلة الحالية فحسب، بل يمتد ليرسي دعائم تطور بيئة الأعمال مستقبلاً.

ولما كانت هذه الأزمة، أزمة صحية في المقام الأول، فقد اتخذت الدول إجراءات حماية، تمثلت في إغلاق أغلب الأنشطة الاقتصادية والتجارية، والتأكيد على ضرورة التباعد الاجتماعي، والحجر المنزلي، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة، وعلى نحو متزايد في أنشطة المنشآت العاملة بالصناعة والسياحة على وجه الخصوص، إذا ما قُورنت بتلك التي في مجال التجارة الإلكترونية؛ فأشعلت تلك الإجراءات فتيل تغيير العالم من حولنا، وتحديد بيئة الأعمال.

ويلاحظ ظهور أنماط جديدة غيرت ثوابت بيئة للعمل، تمثل أهمها في العمل عن بعد، والذي سيغير المنظور التقليدي للعمل في المستقبل؛ ولحق ذلك اتساع رقعة منصات التجارة والأعمال



## رابعاً - المبادرات والإجراءات التي اتخذتها الدول في الوطن العربي لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل الأزمة

من البنوك بفائدة أقصاها 2.5% تغطي من ميزانية الدولة).

- قامت حكومة أبو ظبي بتخصيص مبلغ 3 مليارات درهم لبرنامج الضمانات الائتمانية، تحت إدارة مكتب أبو ظبي للاستثمار، بهدف تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعمها في التصدي لتداعيات الأزمة الراهنة. كما قامت حكومة أبو ظبي ببعض المبادرات مثل تأجيل سداد الأقساط والفوائد المستحقة على القروض، بدون أي رسوم إضافية، ومنح فترة سماح تصل إلى ثلاثة أشهر حتى نهاية يونيو 2020، وتخفيض جميع الرسوم المطبقة على الحسابات بدون رصيد، بنسبة تصل إلى 50%؛ كما ضخ البنك المركزي الإماراتي مبلغ 50 مليار درهم للبنوك لدعم هذا القطاع.

- قام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر، بدعم القطاع بمبلغ قارب من مليار جنيه في الربع الأول من 2020، وتمثل هذا الدعم في تمويل 44 ألف منشأة، وتساهم هذه الأخيرة في توفير 66.5 ألف فرصة عمل. كما قام البنك المركزي بتخفيض فائدة القروض على التشغيل للمنشآت الصغيرة والمطاعم بقطاع السياحة من 8% إلى 5% .

والأمر ليس مقصوراً على الدول المذكورة أعلاه بعينها، فقد انتهجت الكثير من دول المنطقة نفس النهج في تقديم الدعم لتلك المنشآت من خلال حزم تحفيزية، فالأمثلة سالت الذكر، المعروضة

تبنّت حكومات الدول العربية، ممثلة في أجهزتها المعنية، مجموعة من الحزم التحفيزية التي بلغت حتى شهر أبريل 2020 نحو 194 مليار دولار، وفقاً لبيانات صندوق النقد العربي، وذلك في محاولة لتقليل حجم الضرر الناتج عن تداعيات الجائحة، وذهب النصيب الأكبر من تلك الحزم إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وعلى سبيل المثال:

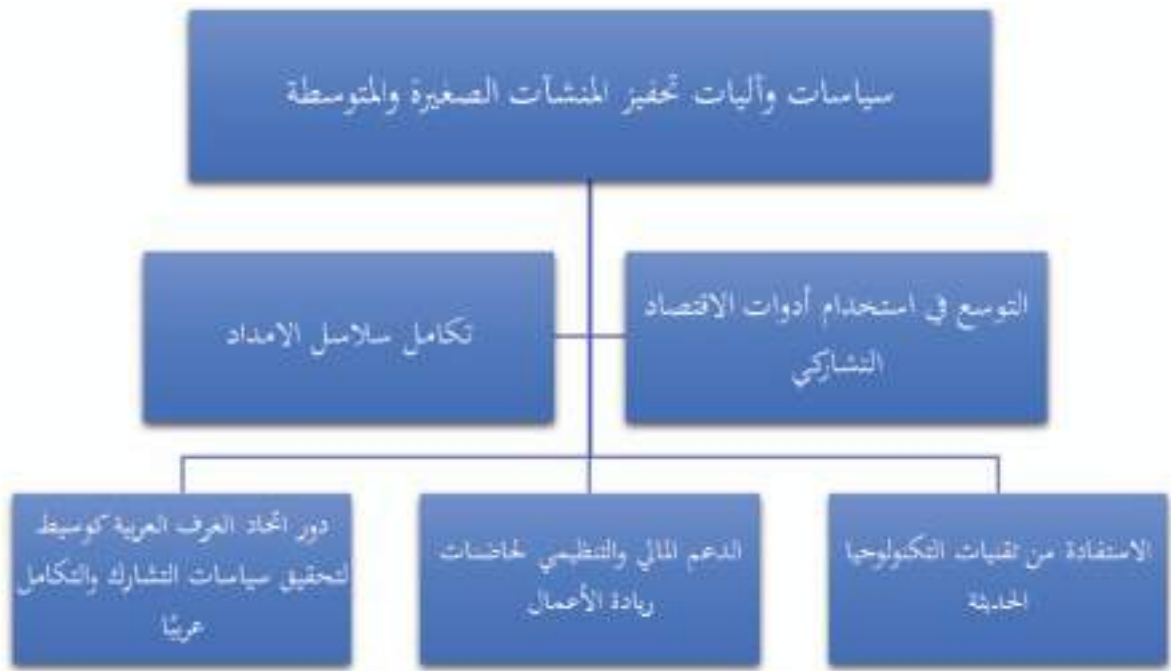
- أصدرت اللجنة التوجيهية العليا للتحفيز الاقتصادي في الكويت يوم 21 أبريل 2020، قراراً بتقديم حزمة تحفيزية، تضمنت تسهيلات مالية، بمعدلات فائدة منخفضة وفقاً لبعض الشروط، بهدف تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ كما تم تأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية من قبل القطاع المصرفي ولمدة 6 أشهر مع عدم تحصيل فوائد نتيجة للتأجيل؛ كما تم تفعيل مبادرة تمويل القرض المشترك (80% من الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدون فوائد وفترة سماح لمدة عام واحد، و20%

المنطقة - المذكورة أعلاه - من أجل دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة للصمود أمام تداعيات الجائحة الوخيمة، تتطلب هذه المرحلة التي لم يشهدها العالم من قبل، تطبيق آليات جديدة، أكثر جرأة، لأن هذا الوقت هو وقت التفكير خارج النطاق من أجل إنقاذ الموقف. ويركز هذا التقرير على آليتين فقط، تساهمان في إنعاش قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها التنافسية - في حال تنفيذهما في المنطقة بشكل صحيح.

أعلاه تبين التوجه العام لدول المنطقة نحو الدفع بآليات وسياسات حماية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الحيوية.

## خامساً - السياسات والآليات المقترحة تطبيقها للحد من تداعيات الأزمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي

بالإضافة إلى الإجراءات والسياسات المتبعة من قبل دول



والذي تجريه "MYOB Business Monitor"، فيعتقد العديد من مالكي الشركات الصغيرة والمتوسطة أن اقتصاد المشاركة له تأثير إيجابي على أعمالهم.

ويعتمد هذا النهج على اعتبار موارد الشركة كنظام بيئي، وليس هيكل مغلق، حيث يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة استخدام آليات الاقتصاد التشاركي لتوفير المال على المدى القصير في ظل الأزمة الراهنة، واتباع تلك الآليات كنهج استراتيجي على المدى الطويل أيضاً، وذلك عن طريق خلق علاقات مع الأفراد والمؤسسات الأخرى التي يمكن أن تكون مفيدة لكلي الطرفين وذلك عن طريق:

### أ. تطبيق الاقتصاد التشاركي كأحد آليات تخفيف الأعباء المالية

أعطت الأزمة حافزاً لتطبيق آليات جديدة في الاقتصاد العربي، لمساعدة قطاع الأعمال والأفراد في تخفيف وطأة تلك التداعيات، وإيجاد طرق لتوفير النفقات مع زيادة الأرباح من أجل الحفاظ على استمرارية عمل الشركات بشكل خاص، ومساعدة الاقتصاد القومي بشكل عام، ومن أهم تلك الآليات الواعدة والتي تحتاج إلى زيادة تفعيل بالمنطقة، هي آليات الاقتصاد التشاركي. فوفقاً للمسح النصف سنوي على أكثر من ألف من أصحاب الأعمال الصغيرة،



أن تُدر أموالاً من خلال تأجيرها تفعيلاً لآليات اقتصاد المشاركة؛ ولتحقيق أقصى استفادة من اقتصاد المشاركة، لا بد من خلق بيئة محفزة له، حيث تحتاج كل دول المنطقة للتحرك سريعاً، وذلك لإنشاء إطار شامل يأخذ في اعتباره خصائص سوق كل دولة على حدة، لتعزيز الفوائد الاقتصادية من جهة، وتقليل المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المستهلكين من جهة أخرى. ويشمل هذا الإطار أربعة محاور رئيسية، وهي:

أ. نموذج حوكمة للإشراف على أنشطة تلك الاقتصادات المشاركة في قطاعاتها المختلفة، لمعالجة أية مشاكل ناجمة عن تلك الأنشطة، لتعزيز ثقة المستهلك.

ب. تحقيق التطابق في اللوائح القانونية بين الأسواق المشاركة، مع وضع أطر لتحديد المسؤولية القانونية تضمن حماية المستهلك.

ت. أن تتضمن سياسات العمل الحديثة مفهوم "العمالة لبعض الوقت/ الدوام الجزئي"، سواء للمواطنين أو الوافدين - تحديداً في الدول ذات العمالة الوافدة الكثيفة، مثل دول الخليج.

• مرونة آلية التوظيف: في ظل الإجراءات الاحترازية المتبعة بالمنطقة وتطبيق منظومة العمل عن بعد، فمن الممكن تغيير آلية التوظيف بتلك الشركات، من أجل توفير نفقات التشغيل، وزيادة هامش الأرباح. فمن الممكن أن تكون آلية التوظيف أكثر مرونة، وبعقد جزئي وليس بدوام كامل في القطاعات التي تستدعي ذلك، مما يضمن الكفاءة والمرونة في القيام بالأعمال.

• الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بالمهام "Outsourcing": حيث يمكن للشركات الصغيرة توفير تكاليف العديد من المهام من خلال الاعتماد على هذه الاستراتيجية، فعلى سبيل المثال، فيما يخص خدمات النقل، من الممكن الاعتماد على مقدمي هذه خدمات مثل "Uber"، عوضاً عن شراء أصول، كما يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة أيضاً أن توفر ما يصل إلى 50% من تكاليف السكن باستخدام خدمات مثل "Airbnb".

• تعظيم الدخل من الأصول غير المستغلة بكفاءة: في حالة وجود موارد غير مستغلة بالمؤسسة، مثل مكاتب إضافية، أماكن وقوف السيارات غير مستخدمة، يمكن لجميع هذه الأصول

عن بعد، ولمواكبة المتطلبات التي يحتمها الوضع الراهن، أصبح عام 2020 هو عام الجيل الخامس للإنترنت "Fifth Generation 5G -"، فستوفر شبكات الجيل الخامس سرعات تصل إلى 10 جيجابايت/الثانية، لتجعلها بذلك أسرع بمقدار 100 مرة من شبكات الجيل الرابع، مما يخلق تحولات جذرية في صناعات بأكملها في المنطقة ويسهل من إطلاق المنصات التي ستكون الداعم الأساسي لسياسات تحفيز قطاع الأعمال بالمنطقة.

وعلى الرغم من توقع انتشار تقنيات الجيل الخامس سريعاً عالمياً، إلا أن البلدان النامية في المنطقة العربية ستحتاج وقتاً أطولاً لتطوير بنيتها التحتية الإلكترونية لاستيعابها. بيد أن الآمال معلقة على دولتي الإمارات والسعودية، بكونهما رائدتان في تبني تكنولوجيا الجيل الخامس في المنطقة العربية، حيث تتصدر الإمارات المنطقة العربية تكنولوجياً وهي الرابعة عالمياً في إطلاق شبكات الجيل الخامس هذا العام، وقد دشنت الإمارات استراتيجية الجيل الخامس والتي بدأ بتنفيذها بالفعل على نطاق تجاري كل من شركتي "دو" و"اتصالات".

وبالتالي فإن الأولوية في الوقت الراهن هي تطوير البنية التحتية والتشريعية الإلكترونية بالمنطقة العربية للاستفادة من الخدمات التي ستخلقها التقنيات الحديثة، حيث من المهم جداً أن تدعم الدول الرائدة - المذكورة أعلاه - غيرها من الدول العربية من أجل ضمان تحقيق ونجاح السياسات الداعمة لقطاع الأعمال بشكل عام، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وذلك تحت مظلة تشريعية وقانونية موحدة تيسر الإجراءات وتحمي حقوق المستخدمين لتلك الخدمات.

## 2. الدعم المالي والتشريعي لحاضنات ريادة الأعمال

تعد حاضنات الأعمال محوراً حقيقياً للتنمية، حيث يمكنها دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعتبر وسيلة لمصادر التمويل الذاتي للمجتمعات المحلية في الوطن العربي، خاصة في الوقت الراهن مع اعتماد الاقتصادات العربية بنسبة ليست بقليلة على تلك الحاضنات كما ذكرنا من قبل.

وتتعرض المشروعات الريادية الصغيرة والناشئة للعديد من المخاطر التي قد تعيق نموها وتطورها، بل وتسهم في فشلها، حيث تشير البيانات في العديد من الدول أن نجاح المشاريع الصغيرة

ث. أن تكون سياسات الضرائب المتعلقة بتلك الأنشطة واضحة ومعلنة من خلال الجهات المعنية، وتتناسب مع واقع نشاط المنشآت.

## ب. تكامل سلاسل الإمداد "Supply Chain Integration"

تعد إدارة سلاسل الإمداد "Supply Chain Management" هدفاً استراتيجياً يُنظر إليها الآن على أنها عامل تنافسي رئيسي في الاقتصاد، فأصبح بقاء، وقدرة المؤسسات على المنافسة - في بيئة تزداد ديناميكية وتعقيداً في ظل تداعيات الجائحة - يعتمد بشكل أساسي عليها؛ ويأتي ضمان فاعلية سلاسل الإمداد في تحقيق التكامل بين عملياتها ومراحلها المتنوعة، وتشمل فوائد هذه النهج:

- انخفاض التكاليف وزيادة الإيرادات وزيادة رضا العملاء.
- تقليل تكاليف سلسلة الإمداد وتقليل الوقت في عمليات التوريد، ومراقبة الجودة، والتقليل من تكاليف عدة عمليات، أهمها التخزين والتوزيع، وضمان الجودة والقدرة التنافسية العالية للمنتجات، بالإضافة إلى تحسين دقة توقعات الطلب من قبل كل الشركاء.

ومن هذا المنطلق، نعرض لآليات تفعيل السياسات المذكورة أعلاه بالوطن العربي والمتمثلة بثلاثة محاور رئيسية:

### 1. الاستفادة من تقنيات التكنولوجيا الحديثة

إن وضع تشريعات وقوانين ولوائح مرنة من شأنها استيعاب التغيير التكنولوجي والاستخدام الأمثل لتقنيات التكنولوجيا الحديثة والمتمثلة بالأخص في منصات التجارة الإلكترونية، ويمثل ذلك الداعم الرئيسي لسياسات الاقتصادات التشاركية، ولتكامل سلاسل الإمداد العربية، حيث أنه من الممكن تحويل تلك المنصات إلى أسواق متجمعة، خاصة في ظل الإجراءات الاحترازية المتبعة في جميع الدول في الوقت الراهن، وبالتالي فإنه الوقت الأمثل للمضي قدماً في دعم، بل وتذليل العقبات أمام إنشاء المنصات الإلكترونية التي تجمع دول الوطن العربي تحت مظلة تجارية واحدة.

ونتيجة الإجراءات الاحترازية، ولجوء قطاع الأعمال والمؤسسات التعليمية إلى الوسائل التكنولوجية للتواصل، وذلك بالعمل والتعلم





التي لا يتم رعايتها في الحاضنات ينخفض إلى أقل من 10%، بينما ترتفع نفس النسبة بين المنشآت التي ترعاها الحاضنات إلى ما يزيد عن 61%.

وتشجيع رأس المال المخاطر - طرق التمويل من قبل الجهات الحكومية والمصارف، وهذا فضلا عن غيرها من الخدمات التي من شأنها بقاء ومنافسة تلك المنشآت في الاسواق المحلية، الاقليمية والعالمية، خاصة في الوقت الراهن الذي يعد وقتا حرجا للغاية لتلك المنشآت خاصة الصغيرة منها، مثل:

- إقامة تحالفات إقليمية ودولية بين الجهات المعنية لتطوير قطاع التكنولوجيا بالمنطقة وذلك لتوفير الموارد اللازمة، واستغلال المزايا والبنى التحتية المتوفرة في بلدان مجاورة.
- التركيز على تكامل السياسات بحيث لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض. ذلك إن إتاحة الفرصة لوجود حاضنات الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة يحتاج إلى إطار تشريعي وبيئة قانونية تتماشى مع قوانين الاستثمار بالدول المختلفة.
- إمكانية قيام الحاضنات بإقامة تحالفات مع المنظمات الدولية والجامعات، وتشجيع التعاون بين قطاعات الأعمال والأطراف ذات العلاقة، لتوفير البيئة المنتجة والمحفزة لريادة الأعمال.

### 3. دور اتحادات الغرف التجارية في تحقيق سياسات التشارك والتكامل عربياً

تلعب الغرف التجارية واتحاداتها بالدول العربية دوراً محورياً ورئيسياً في تحقيق سياسات دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة،

والجدير بالذكر أن حاضنات ريادة الأعمال تتبنى الابتكار، وتعمل على تحويل الأفكار إلى مشاريع على أرض الواقع، وذلك من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي، الإداري، والتسويقي، ورعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو، وتسهيل بدء المشروع، والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي، وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والتمتية.

وبالرغم من وجود مؤسسات ومنظمات محلية ودولية تعمل على دعم تلك الحاضنات بالوطن العربي مثل منظمة "UNIDO"، والغرف التجارية بكل دولة، إلا أن تلك الحاضنات تواجه عوائق عديدة بالدول العربية تحوّل دون تطوير تقنيات جديدة بها. وتتمحور تلك المعوقات في ضعف الأطر التشريعية المشجعة للابتكار والبحث، وأيضاً هشاشة المقومات التقنية كالبيئة التحتية التكنولوجية، بالإضافة إلى ضعف ميزانيات البحث والتطوير بدول المنطقة، وعدم كفاية مصادر التمويل، كذلك ندرة الكفاءات بهذا المجال. لذا لا بد على حكومات الدول العربية عامة أن تعمل على ما يلي:

- تطوير وتوفير الأساليب والمستجدات التقنية الحديثة التي من شأنها المساهمة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشتى الطرق مثل:

- التكنولوجيا الملائمة
- طرق تدريب جديدة
- المعلومات حول الأسواق الجديدة

- مجالات الدعم الفني والتقني لتلك المنشآت.
2. وضع استراتيجيات لإدارة الأزمات، ومشاركة الدروس المستفادة من الأزمة الأخيرة بين دول المنطقة، لما لهذه الخطط من أهمية في مساعدة المنشآت على المدى القصير والطويل، من خلال نظام عمل رقمي متكامل، للخروج بأقل الخسائر، وبشكل يسهل ويسرع عملية إعادة إحياء الأعمال بعد الأزمات.
  3. تسهيل إجراءات التحول الرقمي وتقديم الدعم الفني والمادي لتيسير هذه العملية، بالتنسيق مع الجهات صاحبة الاختصاص سواءً كانت حكومات أو شركات ضخمة أو منظمات دولية، والذي يُمكن المنشآت من إعادة توظيف جهود القوى العاملة بشكل أكثر كفاءة.
  4. إنشاء منصات إلكترونية تجمع المنشآت العاملة بكل قطاع لتسهيل عمليات الاتصال والمشاركة وتبادل المعلومات، بشكل يعزز كفاءة القطاع ككل.
  5. إرساء دعائم الاستدامة في نماذج وهياكل المنشآت الجديدة، كي تستوعب التغيرات التي تطرأ على بيئة العمل.
  6. تقليل الوقت وتسهيل الإجراءات الخاصة بالتقديم على بدء النشاط، لمحاربة البيروقراطية والقضاء على الفساد.
  7. تخصيص جزء من الدعم إلى حفظ أجور العاملين، حفاظاً على استمرارية المنشآت، وخصوصاً العاملة في القطاع الصحي والقطاع الغذائي.
  8. تسهيل إجراءات الحصول على قروض بضمانات بسيطة تتسق مع حجم المنشأة، وإتاحتها بدون فائدة، أو بفائدة بسيطة، وتمديد آجال سداد القروض واحتساب الفوائد لفترة أطول.
  9. إعفاء المنشآت العاملة في قطاعات الاقتصاد الإنتاجي من الالتزامات الضريبية، أو تأجيل سدادها، أو جدولتها على فترات طويلة.
  10. توجيه الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي لمنتجات المنشآت المذكورة أعلاه في رقم (7)، فتساهم بذلك في زيادة الطلب على منتجاتها.
  11. دمج المنشآت العاملة في القطاعات المحورية في سلاسل إمداد الحكومات وكبار الشركات.
  12. دعم مدخلات الإنتاج من خلال تسهيل إجراءات الاستيراد وتكاليف التخليص الجمركي، وتخفيض أو إزالة التعريفات المحصلة وبالأخص على المدخلات الإنتاجية لهذه المنشآت.

بالإضافة إلى توعية وتأهيل القطاع التجاري للتعامل مع المستجدات والتحديات التي تشهدها الأسواق المحلية، وتوفير المعلومات اللازمة لمنتسبيها، حيث تم إنشاء تلك الغرف لإيجاد جهة منظمة وموحدة لتمثيل مؤسسات القطاع الخاص. فهي بالأحرى همزة الوصل بين التجار ممثلين في شُعبهم المختلفة، والجهات المعنية بالنشاط التجاري والاقتصادي بالدولة، وبالتالي فإنه يقع على عاتق تلك الغرف تقديم الدعم المعلوماتي لسياسات التشارك في الموارد، وسياسات التكامل في سلاسل الإمداد، ودعم المنشآت بقواعد البيانات التي تسهل إيجاد الشركاء المحليين الأنسب لعمليات التشارك والتكامل، من خلال منصات إلكترونية أو لجان إدارية معنية بذلك، وبالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية بالشؤون الرقابية.

والجدير بالذكر أن دور تلك الغرف ليس مقتصرًا فقط على كونها وسيطاً محلياً لسياسات التشارك والتكامل بين أصحاب الأعمال بنفس الدولة، ولكن من الممكن أن يكون هذا الدور إقليمياً وعالمياً، مما يعمل على تنشيط حركة التصدير، وفتح أسواق جديدة لتلك المنشآت وتكامل سلاسل الإمداد الخاصة بها مع الشركاء الأجانب، وذلك من خلال دور الغرف العربية الأجنبية المشتركة التي تقوم بمثل هذا الدور إلى حد كبير. كما يبرز دور اتحاد الغرف العربية في دعم ملفات ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، من خلال تقديم برامج تدريبية، وتسهيل التواصل مع أصحاب رؤوس الأموال للحصول على رأس المال اللازم، وتعزيز العلاقات مع المؤسسات الكبرى العالمية والمنظمات الدولية، مما يزيد من قدرة تلك المنشآت على المساهمة الفعالة في جهود التنمية العربية.

## سادساً - خارطة طريق المستقبل

بعد عرض آثار تبعات الأزمة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، اتضح الصورة كاملة، بما يحتم علينا الآن أن نضع نصب أعيننا طريق المستقبل، بتكريس بعض الخطوات التي يمكن أن تستفيد منها هذه المنشآت الهامة والحساسة، للتخفيف من حدة وقع الآثار السلبية من جهة، وتوفير معطيات النمو من جهة أخرى.

1. تعزيز الترابط بين الدول العربية ممثلة في غرفها التجارية، لمشاركة الرؤى والخبرات وتشجيع التعاون مع المنظمات الدولية في

17 - 19  
June  
2020

23rd  
Arab-German  
Business Forum

Berlin | Germany

Organised by:



In cooperation with:



## "كوفيد 19" يتسبب بتدهور تحويلات المهترئين العرب 20 في المئة صندوق النقد: البلدان العربية قادرة على تحويل الأزمة إلى فرصة



تناول صندوق النقد الدولي في تقرير صادر عنه ما تعانيه البلدان في التصدي لفيروس كوفيد19-، مبيّنا أن الخطر الذي يمثله الفيروس أكثر جسامة بالنسبة للبلدان الهشة والتي تترجح تحت وطأة الصراعات. ولتجنب الأسوأ، يتعين على المجتمع الدولي إصدار استجابة سريعة ومنسقة.

وبحسب صندوق النقد ستؤدي جائحة كوفيد19- إلى انخفاض دخول الأسر انخفاضا حادا في البلدان الهشة والتي تترجح تحت وطأة الصراعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل أفغانستان وجيبوتي والعراق ولبنان والسودان والصومال. فمع تأثر إيرادات التصدير وتراجع النشاط المحلي بسبب التباعد الاجتماعي، ستخفّض الدول - وخاصة للعاملين في القطاع غير الرسمي وذوي المهارات المحدودة، بما في ذلك عدد كبير من السكان النازحين داخليا واللاجئين.

الأوسط وشمال إفريقيا تخوض معركة بالفعل مع ارتفاع مستوى الفقر، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف الدولة، وتهاكك البنية التحتية. ويمكن أن يؤدي الفشل في تخفيف المعاناة المحتملة إلى تقاوم عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الأساسي وقد ينشئ حلقة مفرغة من المعاناة الاقتصادية والصراع - مما يضيف إلى التحديات الإنسانية القائمة التي تشهدها بلدان تمر بصراعات دائرة بالفعل، بما في ذلك ليبيا وسوريا واليمن.

### حماية الثرواح والأرزاق

من المرجح أن يفوق تفشي جائحة كوفيد- 19 إمكانيات النظام الصحي بطاقته المحدودة. فالبلدان الهشة والتي تمر بصراعات في

في ظل هبوط الدخول العالمية، من المتوقع بحسب صندوق النقد الدولي حدوث تدهور بنسبة 20% في تحويلات العاملين في الخارج وهي تمثل 14% من إجمالي الناتج المحلي في البلدان الهشة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتعتبر شريان حياة لكثير من الأسر.

وعلى نطاق أوسع، من المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في هذه البلدان بنسبة 7% في عام 2020، مقارنة بمعدل نمو متوسط قدره 2,6% عام 2019. وسيؤدي هذا إلى انخفاض كبير في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي - من 2900 دولار في 2019-2018 إلى 2100 دولار في 2020. وعلى أثر هذا الهبوط الحاد، ستتفاقم التحديات الاقتصادية والإنسانية الراهنة. فالبلدان الهشة والتي تمر بصراعات في الشرق

وللمجتمع الدولي دور أيضا في مساعدة البلدان الهشة على توزيع هذه الموارد الإضافية على المجتمعات المحلية بأفضل السبل الممكنة. وسيساعد هذا على تخفيض خطر أن يؤدي التوزيع غير المتساوي للخسائر البشرية والاقتصادية على الفئات السياسية والمجتمعات المحلية إلى إذكاء التوترات وانعدام الأمن والعنف المحلي - كما شوهد في البلدان التي تأثرت بنفسي فيروس إيبولا. كذلك يؤدي توزيع الموارد بشكل مدروس إلى تخفيض مخاطر اتهام اللاجئين أو النازحين داخليا بالتسبب في نشر المرض.

ويقدم الصندوق، إلى جانب مؤسسات مالية دولية أخرى، المشورة بشأن السياسات والدعم اللازم لمعالجة التحديات الاقتصادية، وتستفيد حاليا جيبوتي، واليمن من التمويل الطارئ و/ أو تخفيف أعباء الديون. وبالتوازي مع ذلك، بدأت الأمم المتحدة تعبئة الموارد لتمويل خطة للاستجابة تعادل 2 مليار دولار أمريكي ودعت إلى وقف إطلاق النار على مستوى العالم وهو ضرورة للسماح باستجابة طبية ملائمة. وفي هذا الصدد، أشار مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى جهاد أزور، إلى أن "التحرك القوي في هذا الاتجاه سيحتمى التقدم في الإصلاحات الذي حققته بعض البلدان بشق الأنفس، ويتجنب أزمة إنسانية جديدة، مما يحد من الخطر المزدوج المتمثل في الطلب المستقبلي على المعونة الدولية وزيادة تدفقات اللاجئين".

## تحويل النزعة إلى فرصة

مع الدعم الكافي، يمكن للبلدان التي تقف على حافة الخطر أن تحول هذه الأزمة إلى فرصة. فأزمة جائحة كوفيد-19، وخطر ظهور موجة ثانية منها، يمثلان دعوة للعمل من أجل تكوين القدرات الأساسية في مجالي الصحة والحماية الاجتماعية، ودمج اللاجئين بصورة أفضل، وبناء مصداقية أكبر للدولة، وكلها يعزز الركيزة التي يقوم عليها الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الفترة المقبلة. ويمكن أن تؤدي الأزمة أيضا إلى تعجيل التقدم نحو زيادة الرقمنة، وتوليد مكاسب أوسع نطاقا في مجالات مثل الشفافية، وكفاءة الخدمة العامة، وإدارة الضرائب. ومن الممكن أيضا توسيع نطاق الاقتصاد الرسمي، وهو ما يمكن أن يحسن وصول الأفراد والشركات في المستقبل إلى السلع الأولية، والخدمات، والتمويل، والأسواق.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعاني من نقص الأطباء (8 أطباء لكل 10 آلاف شخص مقابل 14 طبيبا لنفس العدد في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية). كذلك تواجه هذه البلدان نقصا في أسرة المستشفيات وفرصا محدودة للوصول إلى أدوات غسل اليدين، ومياه الشرب، والمرافق الصحية، مما يجعل حماية الأفراد من الفيروس مهمة شاقة. وسيؤدي نقص هذه المتطلبات، بسبب انخفاض الواردات والتنافس الدولي على المعدات الطبية، إلى إبراز مواطن الضعف بصورة أكبر.

وقد لا يكون احتواء الفيروس ممكنا لنسبة كبيرة من السكان. فهذه البلدان المعرضة للخطر تضم، مجتمعة، 17,2 مليون نازح داخليا وتستضيف 2,7 مليون لاجئ. ويعيش كثير من هؤلاء السكان في مخيمات أو في أوضاع أخرى محفوفة بالخطر، حيث يمكن أن يؤدي التكدس والافتقار إلى المرافق الصحية المناسبة والمياه النظيفة إلى انتشار الفيروس بسرعة. ففي جيبوتي والسودان، على سبيل المثال، لا تتوفر مثل هذه الخدمات الأساسية بشكل مضمون إلا لنسبة 10% إلى 20% من اللاجئين. وتتسبب المستويات المرتفعة لانعدام الأمن الغذائي في تقادم التحديات المتعلقة بالصحة والفقر. وتتأثر الإمدادات الغذائية بتداعيات القيود المفروضة على النقل، بينما تأثر الإنتاج والأسعار في بعض المجالات بمجموعة من الصدمات المتعلقة بتغير المناخ، كنوبات الجفاف، والسيول، وأسراب جراد الصحراء.

وسوف تزداد معدلات الفقر والاضطراب الاقتصادي سوءا في ظل غياب أي استجابة من المالية العامة، ولكن المجال ضيق للقيام بمثل هذا التحرك لأن الموارد محدودة بالفعل وأخذة في النضوب بمعدلات سريعة.

## الاستجابة العالمية السريعة

من الضروري تقديم دعم دولي عاجل لتوفير المعدات الطبية الحيوية ودعم الزيادة اللازمة في الإنفاق الصحي، بالإضافة إلى توفير بعض أشكال الحماية الاجتماعية والدعم الاقتصادي لتخفيف المعاناة الإنسانية. ومن شأن هذا أن يساعد تلك البلدان الهشة على تجنب الأسوأ، بما في ذلك إمكانية تصاعد الصراعات.

## حنفي: لتلافي المهوقات تجاه حركة التجارة في السلع والمنتجات الغذائية."

أكد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، على أهمية الاجتماع الذي يمثل اليوم محطة أساسية للتوقف عند إنجازين هامين لتضافر الجهود العربية المشتركة تحت مظلة الجامعة العربية، لافتاً إلى "أهمية دور الجهاز العربي للاعتماد في تنسيق وتطوير البنى التحتية لأنشطة الاعتماد في الدول العربية وصولاً للاعتراف الدولي والثقة بخدمات تقييم المطابقة المعتمدة من قبل أجهزة الاعتماد العربية".

وخلال مشاركته في ملتقى الجهود العربية المشتركة لمواءمة وتطوير أنظمة الاعتماد وسلامة الغذاء، لفت إلى أن "موضوع الاعتماد مهم جداً للقطاع الخاص العربي لتعزيز تجارته الخارجية والعربية البينية، فطالما كان موضوع الاعتماد عائقاً أساسياً تجاه حرية انسياب التجارة العربية"، مشيراً إلى أن "اتحاد الغرف العربية بصفته الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي، على كامل الاستعداد للتعاون مع هذا الجهاز، حيث يمكن أن يشكل اتحاد الغرف العربية جسراً بينه وبين كافة الغرف العربية، وحتى مع الغرف الأجنبية لنا المنتشرة في كافة أقطاب العالم".



ونوه حنفي بالإنجازات التي حققها للفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء، لفت إلى "ضرورة مباشرة العمل بتنفيذ الآلية التي جرى وضعها لتحديد مسؤوليات الجهات ونظام العمل لتوحيد المواصفات العربية للغذاء، بالتعاون بين كل من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومع الجهة المعنية بالدستور الغذائي في الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء"، داعياً إلى "إقامة منصة تتضمن كافة القوانين واللوائح والتشريعات المتصلة بتصدير وإستيراد السلع الغذائية في الدول العربية بشفافية عالية. ونأمل أن تتولى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين هذه المسؤولية بحكم اختصاصها، نظراً للأهمية الكبيرة التي تمثلها هذه المنصة في تسهيل التجارة العربية البينية في السلع والمنتجات الغذائية".

### ملتقى تدشين السياسة العربية لسلامة الغذاء

الغذاء وتسهيل التجارة" والتي يتمثل هدفها الرئيسي في دعم الجهود الوطنية إلى تحقيق التكامل والتوافق والتنسيق الفعال على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بتدابير ومعايير سلامة الغذاء بما يتماشى مع القواعد واللوائح المعمول بها في مجال التجارة الدولية من أجل تيسير التجارة في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا).

كذلك شارك أمين عام اتحاد الغرف العربية في ملتقى تدشين السياسة العربية لسلامة الغذاء، حيث لفت إلى أن اتحاد الغرف العربية يعزز بمشاركته الفعالة في أعمال الفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء منذ عام 2016 لتنفيذ "المبادرة العربية لسلامة

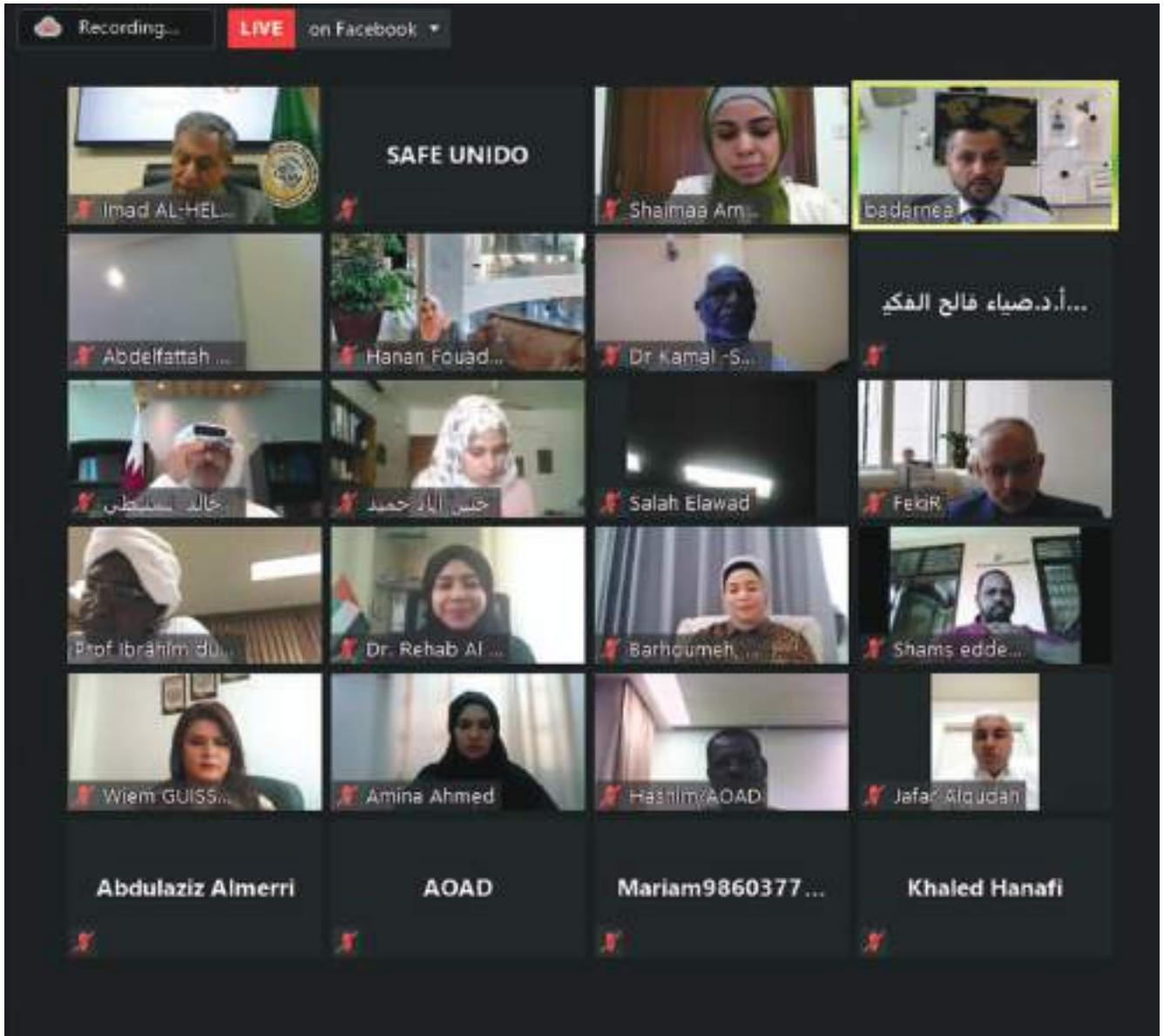
وشدد على أن "اتحاد الغرف العربية أولى هذا الموضوع درجة عالية من الأهمية، وعملنا طوال الوقت على إبراز المشكلات الأساسية التي يعاني منها التاجر العربي بسبب التباين في النظم التجارية بين الدول العربية، استناداً إلى سلسلة من الدراسات العلمية

والاختناقات التي قد تتسبب بها إجراءات تقييد النقل والتنقل بما قد يعرض سلامة السلع والمنتجات الغذائية".

وأكد أنه "نظرا لأهمية سلامة الغذاء للتجارة الإقليمية والعالمية، فإن اعتماد المعايير العالمية يعد الحل المثالي للحد من المخاطر على صحة المواطن العربي، وتلافي المعوقات تجاه حركة التجارة في السلع والمنتجات الغذائية".

والميدانية، وساهمنا بجدية مع باقي أعضاء الفريق في صياغة الحل".

واعتبر أنّ "الانعكاسات الواسعة للمخاطر الناجمة عن التسمم الغذائي تستدعي حولا متكاملة على كامل السلسلة الغذائية، بدءا من الإنتاج إلى التخزين والنقل والمعالجة"، لافتا إلى أنّ "هذا الموضوع يكتسي أهمية خاصة في ظل جائحة كورونا وتداعياتها المروعة والمخاطر التي تتهدد حركة التجارة العالمية في الغذاء



## الطاقات المتجددة رهان مستقبل التنمية المستدامة

إعداد: فؤاد الصباغ - كاتب تونسي وباحث اقتصادي دولي



دخلت شعوب العالم في عشرية جديدة بعد وداعها لسنة 2019 لتنتقل بذلك بثبات نحو مستقبل تلوح في أفقه العديد من المتغيرات التي يمكن أن تطبع العشرية المقبلة مع بداية سنة 2020 وتشكل بالنتيجة تغييرا جوهريا في نمط الحياة اليومية والإقتصاد العالمي. فالعالم يشهد اليوم تجديدا متواصلا ومتزايدا في شتي المجالات والقطاعات خاصة في مجال الإقتصاد الرقمي الذي أصبح يراهن بشكل مباشر على تكنولوجيات الإتصال والمعلومات. أيضا يعتبر الإقتصاد الأخضر العمود الفقري للتنمية المستدامة ويصنف ضمن سمات الحداثة الإقتصادية للعشرية الماضية بحيث يمكن أن تتضاعف البحوث والتطوير والتجديد في صلبه وذلك من أجل تحقيق توازن حقيقي يضمن الإنتاجية والثروة الوطنية المطلوبة والحفاظ على بيئة سليمة خالية من سموم الغازات.

وإنتاج الوقود الحيوي من زيوت نباتات مثل الذرة وعباد الشمس والجاتروفا، أو أيضا الاعتماد على التكنولوجيا النظيفة والتي تعد بدورها حدث الساعة بحيث يمكن أن ترسم سمات الصناعة التكنولوجية المستقبلية.

### توليد الكهرباء من الطبيعة

تعتبر الطبيعة مصدر رئيسي لإنتاج طاقة بكميات كبيرة وقوة ناجعة وفعالة وأيضا بأقل التكاليف الممكنة بحيث أصبحت أغلب دول العالم تراهن عليها كبديل جدي عن إنتاج الكهرباء من استعمال المحروقات والخزانات الكبرى. فالطبيعة لها إيجابيات كبرى وتساهم

إن الطاقات التقليدية التي استغلتها البشرية في المراحل الأولى من الثورة الصناعية وذلك من أجل تشغيل الآلات والمحركات مثل السيارات، الطائرات والقطارات خاصة منها طاقة النفط الخام ومشتقاته والغاز والطاقة النووية تسببت اليوم بكارثة بيئية حقيقية، مما أدى بالنتيجة إلى انخراط طبقة الأوزون وتلويث أديم الأرض وانتشار الكوارث الطبيعية من فيضانات وزلازل واحتباس حراري وتغيير مناخي شامل.

أما في المقابل فالطاقات المتجددة صديقة البيئة تعتبر اليوم البديل الرئيسي لتلك الطاقات التقليدية الملوثة. كما أنها لها نفس النتائج التشغيلية وذلك بأقل الكوارث والتكاليف ومن أهم تلك الطاقات نذكر بالأساس توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والرياح



الوقود بشكل ملحوظ خاصة في الدول المتقدمة.

## التكنولوجيا النظيفة

إن التكنولوجيا أصبحت واقعا ملموسا في حياتنا اليومية وتعتبر هذه العشرية المقبلة عشرية تكنولوجيا بامتياز نظرا لتزايد انتشار التقنيات والابتكارات المخصصة في الصناعة وذلك بالتحديد في قطاع صنع السيارات والتجهيزات المنزلية والتي أصبحت في مجملها تعتمد بشكل كبير على الإلكترونيات والإنترنت في أبسط الجزئيات. فالتكنولوجيا النظيفة تعتبر رهان المستقبل بقصد تقليص نسبة انبعاثات الغازات السامة من محروقات النفط والغاز والتي تتسبب مباشرة في كوارث كبرى على البيئة وخاصة منها تلويث الهواء بالمدن. كما أنها أضحت اليوم المساهم الرئيسي في تحفيز التنمية المستدامة نظرا لدورها الهام من أجل تحقيق التوازن بين الصناعة والبيئة. فعلى سبيل المثال نذكر سيارات الـ "تسلا" والتي انتشرت بشكل سريع خلال الأونة الأخيرة لتبرز بذلك في المحطات بطاريات الشحن لتلك النوعية من السيارات والتي تشابه كثيرا في تصميمها جهاز الهاتف الجوال. كذلك تعتبر تلك التكنولوجيا سهلة من جانب الإستعمال وذات تأثير فعال وتحقق أهدافها بجودة عالية ودقة فعالة.

إن الطاقات المتجددة تعتبر الرهان المستقبلي من أجل تحقيق تنمية مستدامة تراعي بين الإنتاجية بكميات مطلوبة وثابتة وتساهم بتطوير الصناعة والتكنولوجيا وتحافظ على بيئة سليمة خالية من السموم. كذلك تعتبر في هذا الصدد الكهرباء الطبيعية المستخرجة من طاقة الرياح ومن الطاقة الشمسية ذات تأثير إيجابي مباشر على الاقتصادات الوطنية لأغلب دول العالم بحيث تساهم في تقليص العجز في الميزانية وتحد من تراكم المديونية وترفع من نسب النمو الاقتصادي، وبالنتيجة تحافظ على البيئة وقادرة بدورها على تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

كما أن الوقود الحيوي يعد مؤخرا الحدث البارز عالميا في صلب الاقتصاد الأخضر والمعروف بالبيوديزال المستخرج من زيوت النباتات خاصة منها نبتة الجاتروفا أو أيضا من الفاضلات المنزلية خاصة منها بقايا الخضروات والمواد البلاستيكية.

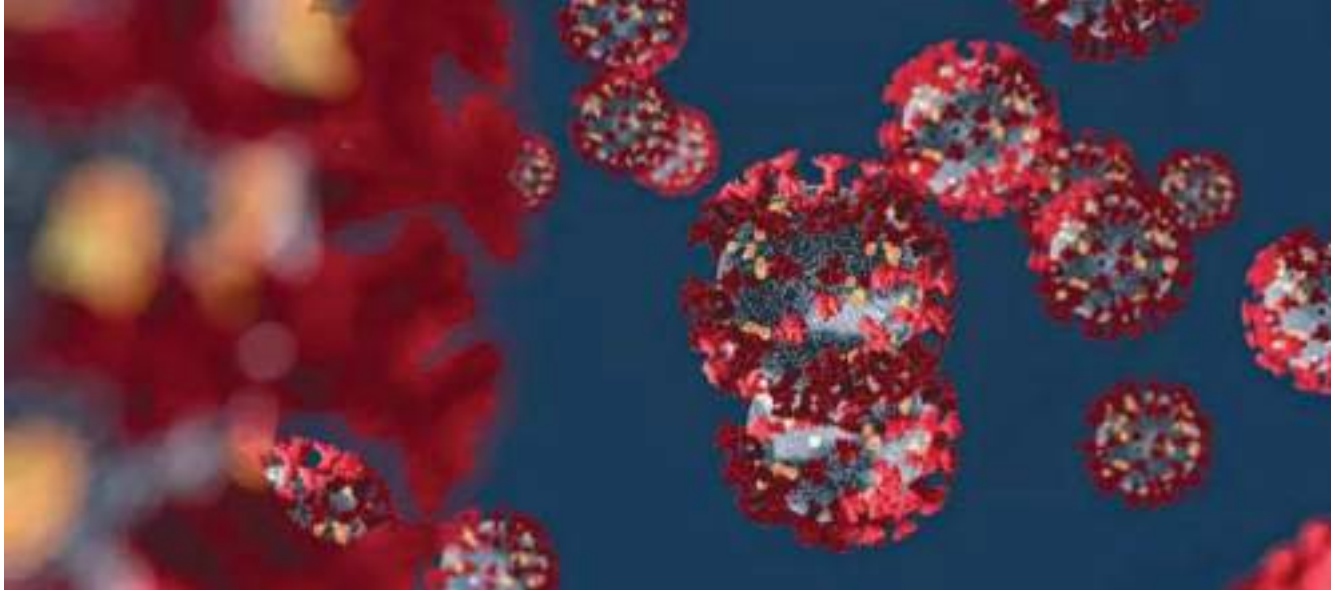
في الحفاظ على بيئة نظيفة خالية من انبعاثات الغازات السامة منها نذكر بالأساس طاقة الرياح والتي تتوفر بشكل مستمر على مدى فترة طويلة تتجاوز ستة أشهر من السنة والتي قادرة بدورها على تخزين كميات كبرى من تلك الطاقة. أيضا منها الطاقة الشمسية خاصة في القارة الإفريقية وأمريكا اللاتينية وبعض البلدان الآسيوية بحيث تشكل بدورها قاعدة إنتاج كبرى بأقل التكاليف المادية وذلك عبر نشر تلك اللوحات المولدة لتلك الطاقة ثم تخزينها وتحويلها للاستهلاك الكهربائي.

إذ في هذا الصدد انتشرت مؤخرا بشكل رهيب وغريب العديد من الشركات الأوروبية خاصة في دول جنوب المتوسط مثل مصر وتونس وبدأت بالفعل في نشر وتشغيل تلك اللوحات الشمسية وإنتاج كهرباء طبيعية ثم توجيهها نحو دول شمال المتوسط لتصحيح بذلك دول الإتحاد الأوروبي من أبرز المستهلكين للكهرباء الطبيعية. أما التوربينات الهوائية لإنتاج الكهرباء من الرياح فهي أصبحت أيضا أصبحت منتشرة بشكل ملحوظ على أغلب تلال الجبال في شتى دول العالم. إجمالاً تعتبر تلك الطاقة الكهربائية الأفضل حاليا من أجل تخفيف عبء النفقات العمومية المخصصة لشراء المحروقات خاصة في الدول غير نفطية وذلك من أجل إنتاج طاقة الكهرباء.

## الوقود الحيوي – البيوديزال

الوقود الحيوي المستخرج من الزيوت النباتية يعد اليوم من أبرز الطاقات المتجددة الصاعدة خاصة بالدول الناشئة بحيث أصبح له تأثير مباشر على المستهلك وأيضا على الإستهلاك العام نظرا لرخص تكاليف الإنتاج وأسعار التزود به. فتلك الطاقة المعروفة بالبيوديزال أصبحت قادرة بدورها على تشغيل جميع المحركات والآلات الصناعية بشكل ثابت ومستمر ولها نفس القدرات التشغيلية تقريبا مقارنة مع بقية إستغلال طاقات المحروقات. إذ من أبرز الزيوت التي يتم استخراج منها تلك الطاقة نذكر بالأساس الذرة، عبّاد الشمس والأهم من كل ذلك نبتة الجاتروفا المشابهة كثيرا لزيوت شجرة الزيتون من جانب الإنتاجية. فتلك الزيوت يقع تكريرها ومعالجتها في المخابرات لتنتج بالنتيجة كميات كبرى من الوقود الحيوي المعروف بالبيوديزال أو الوقود الأخضر. كما أن أغلب محطات تزويد السيارات بالبنزين أصبحت توزع ذلك النوع من

## إجراءات الاتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة جائحة "كوفيد 19" استقرار المبادلات التجارية بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي



أصدرت الغرفة العربية البلجيكية دراسة، تناولت فيها إجراءات الاتحاد الأوروبي لدعم اقتصاد الدول الأعضاء في مواجهة أزمة جائحة "كوفيد 19"، وواقع المبادلات التجارية بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي، وأظهرت الدراسة أنّ جائحة "كوفيد 19" التي أصابت العالم، كشفت عن أن عدداً قليلاً جداً من حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء كانت مستعدة وجاهزة بشكل كاف لتجنب أو لمواجهة مثل هذه الصدمة الخارجية القاسية.

ومع حلول وقت التفكير في إجراءات الوقف التدريجي للحظر، يتم طرح أسئلة حول الإجراءات الواجب اتخاذها لإنعاش الاقتصاد، وقد تمكنت في هذا الصدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - على الرغم من الخلافات بينها - من الاتفاق على تدابير الوقف التدريجي للحظر وعلى استراتيجية إنعاش اقتصادي منسقة على المستوى الأوروبي.

التي زادت من مرونة معايير اختيار برامج الدعم المالي المختلفة، وسمحت للمصارف بتقديم تسهيلات للأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بتسديد قروضها.

### شبكات الأمان

نجح وزراء المالية الأوروبيون (مجموعة اليورو) في وضع قائمة الإجراءات المتعلقة بتدابير الدعم الاقتصادي لمواجهة أزمة

بالرغم من أن مبادرة الاستثمار للتصدي للفيروسات التاجية (CRII) التي تم إطلاقها في 1 نيسان/ أبريل قد خصصت 37 مليار يورو لمواجهة عواقب الأزمة ووسعت نطاق تدخل صندوق التضامن ليشمل الأزمات الصحية الكبرى، فمن المفترض أن تستفيد الدول الأعضاء من مساعدة تصل إلى 800 مليون يورو خلال عام 2020. وسيخصص البنك المركزي الأوروبي وحده حتى نهاية العام 750 مليار يورو لعمليات شراء ضخمة لديون الدول والشركات. وبالإضافة إلى ذلك أطلق البنك سلسلة من المبادرات

## توطين جزئي للصناعات؟

نشرت صحيفة لوسوار البلجيكية مقابلة مع المفوض الأوروبي للسوق الداخلية «تيري بريتون» الذي أشار إلى أن المفوضية الأوروبية قد سبق لها قبل أزمة كورونا أن قدمت استراتيجيتها الصناعية للفترة القادمة، وأن هذه الاستراتيجية مبنية على ثلاثة محاور:

- المحور الأول: الميثاق الأخضر Green Deal الهادف إلى تغيير طرق الإنتاج للحد من انبعاثات غاز الكربون وتحقيق توازن الكربون في حدود عام 2050.
  - المحور الثاني: الرقمنة التي سوف تحدث تغييرا جذريا في أساليب الإنتاج والاستهلاك والحياة اليومية لكل فرد.
  - المحور الثالث: الأخذ بعين الاعتبار تغييرات موازين القوى في العالم لاسيما مع شركاء الاتحاد الأوروبي.
- كما أشار إلى أن "الأزمات الكبرى ساهمت في تسريع الإصلاحات"، ويتفق معه في هذا المجال المفوض الأوروبي للعدل "ديديه رينديرس" الذي يرى أنه بعد التجربة التي مرت فيها أوروبا جراء جائحة كورونا، لا يمكن القبول بصورة عامة بمساهمة الشركات الصينية أو شركات أية دولة أخرى في القطاعات الاستراتيجية ومواصلة الاعتماد على جهة واحدة في تزويد مستلزمات القطاعات الحيوية، ومن هذا المنطلق لا بد من إعادة توطين بعض الصناعات في أوروبا لاسيما في قطاعات الصحة والمعدات الطبية والأدوية. وفي هذا الصدد ذكرت نائبة رئيسة المفوضية الأوروبية المكلفة بملف احترام القيم والشفافية بأن هذه الأزمة كشفت اعتماد أوروبا على الصين والهند فيما يتعلق باللوازم الطبية. وأضافت أن "هذا أمر يجعلنا في موضع ضعيف لذلك علينا القيام بتغيير جذري في هذا المجال"

## لقاح مضاد لكوفيد 19

نظمت المفوضية الأوروبية يوم الإثنين 4 مايو / أيار قمة افتراضية مع أهم الشركاء (لاسيما المملكة العربية السعودية التي تتراسل الدورة الحالية لمجموعة العشرين) وشارك فيها العديد من رؤساء الدول (الأردن على سبيل المثال) بهدف جمع تبرعات

جائحة "كوفيد 19" وذلك بعد أكثر من 16 ساعة من المفاوضات خلال اجتماعهم يوم 16 نيسان / أبريل. وتمثل التدابير ثلاث شبكات أمان فورية تبلغ قيمتها 540 مليار يورو للعاملين والشركات والدول الأعضاء، وتضع أسس صندوق إنعاش الاقتصاد وضمان التضامن مع الدول الأعضاء الأكثر تضررا.

### وتتضمن حزمة الإجراءات 3 جوانب:

- تقدم آلية الاستقرار الأوروبية ESM مبلغ 240 مليار يورو على شكل ديون ميسرة للدول الأعضاء من أجل مواجهة آثار الأزمة والإنفاق على القطاع الصحي.
- يقدم البنك الأوروبي للاستثمار EIB بلغ 200 مليار يورو على شكل قروض لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحمايتها من الإفلاس.
- تقدم مفوضية الاتحاد الأوروبي مبلغ 100 مليار يورو بهدف الحفاظ على الوظائف ودعم إجراءات البطالة الاقتصادية.

## استراتيجية ما بعد كوفيد

اجتمع القادة الأوروبيون يوم 23 نيسان / أبريل 2020 باستعمال تقنية الفيديو لمناقشة التقدم المحرز في مختلف جوانب الردود الأوروبية على الوباء بحضور رئيس المجلس الأوروبي شارلز ميشيل. وخلال الاجتماع تم تطوير الموافقة على شبكات الأمان الثلاثة التي قدمها وزراء المالية الأوروبيون، واتفقوا على ضرورة أن تكون مجموعة الإجراءات التي تبلغ 540 مليار يورو جاهزة للتطبيق بحلول 1 حزيران / يونيو 2020.

وإلى جانب ذلك، تحدد خارطة الطريق المشتركة للإنعاش أربعة مجالات رئيسية للعمل: سوق تعمل بكامل طاقتها، وجهود استثمارية لا سابق لها، وإجراءات على المستوى العالمي، ونظام حكم عملي. وبعد أن اعتمد القادة الأوروبيون مزيداً من المرونة في الميثاق والميزانيات، بالإضافة إلى صندوق الإنعاش الذي يهدف إلى إنعاش اقتصاد الدول الأعضاء الأكثر تضررا اقتصاديا، أكدوا من جديد على أهمية زيادة الاستقلال الذاتي الاستراتيجي للاتحاد وإنتاج السلع الأساسية في أوروبا.

بعد الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة بنسبة 7.9% من صادراته. ولم تعد المبادلات التجارية بين الطرفين تشمل المبادلات بين العالم العربي والمملكة المتحدة، لأن الإحصائيات الأوروبية لعام 2019 اعتبرت سلفا المملكة المتحدة كبلد لا ينتمي إلى الاتحاد، ولا شك أن هذا يمثل عاملاً هاماً فلولا ذلك لارتفعت قيمة المبادلات التجارية العربية الأوروبية بشكل ملموس نظراً لأهمية المبادلات العربية مع المملكة المتحدة.

والمملكة العربية السعودية هي الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي وهي المصدر العربي الأول له يليها العراق فالجزائر، وجميعها تصدر بشكل خاص النفط والغاز إلى الاتحاد الأوروبي، بينما تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول بين المستوردين العرب من الاتحاد تليها المملكة العربية السعودية ثم المغرب، (انظر الجدول 2).

ولا شك أن المبادلات بين الطرفين ستتراجع خلال الفصلين الأولين من عام 2020 بسبب الأزمة الصحية العالمية التي أدت إلى انكماش اقتصادي عالمي لم تشهده بعض البلدان منذ أزمة الثلاثينات من القرن الماضي، كما أدت إلى هبوط كبير في أسعار النفط. غير أنه من المتوقع أن يعود الانتعاش ببطء شيئاً فشيئاً إلى الاقتصاد العالمي في أواخر عام 2020، وأن تعود النشاطات الاقتصادية في البلدان المختلفة مما سيؤدي إلى ارتفاع تدريجي في أسعار النفط، ومن المرتقب أن تنتعش التجارة العالمية نوعاً ما نتيجة ذلك بما فيها المبادلات التجارية بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي.



قيمتها 7.5 مليار يورو، ستخصص لتسريع وتطوير التعاون الدولي، من أجل الوصول إلى اكتشاف لقاح ونشر الفحوصات والعلاج للجميع وبأسعار مقبولة.

وبهذا الصدد قدمت المفوضية مبلغ 1.4 مليار يورو (1 مليار على شكل مساعدات و400 مليون على شكل قروض) من أجل التوصل إلى أهداف هذه المبادرة وضمان تعميم تقنيات الصحة في مختلف أرجاء العالم.

## سياسة الجوار مع جنوب البحر الأبيض المتوسط

إذا كان من السابق لأوانه تحديد وجهات واضحة لهذه السياسة ما بعد الأزمة، فلا يمكن استبعاد ازدهار الشراكات والاتفاقيات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه في جنوب البحر الأبيض المتوسط؛ لا سيما في إطار برنامج الاتحاد الأوروبي لجيران الجنوب. ففي هذا الإطار، قام الاتحاد الأوروبي مؤخراً بإعادة تخصيص 2.1 مليار يورو للمساعدة الثنائية والإقليمية، من ضمنها 1.5 مليار لدعم الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر ومصر والأردن ولبنان وليبيا. والمغرب وفلسطين وتونس.

## المبادلات التجارية مع العالم العربي

استقرت المبادلات التجارية بين العالم العربي وأوروبا خلال عام 2019 نوعاً ما، بينما تراجع مركز العالم العربي من المرتبة الثالثة إلى المرتبة الرابعة بين شركاء أوروبا التجاريين الرئيسيين حيث أن المملكة المتحدة أصبحت تعد الشريك التجاري الثالث للاتحاد الأوروبي بسبب انسحابها منه Brexit. وقد تراجعت قيمة الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي بشكل طفيف من 132.6 مليار يورو عام 2018 إلى 129.1 مليار عام 2019، بينما ارتفعت قيمة واردات العالم العربي من الاتحاد بشكل طفيف أيضاً من 165.2 مليار يورو عام 2018 إلى 169.3 مليار يورو عام 2019. وبقيت حصة العالم العربي في المبادلات التجارية الأوروبية هامة عام 2019 (انظر الجدول 1) حيث احتل العالم العربي المرتبة الخامسة بين المصدرين إلى الاتحاد الأوروبي بعد الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا بنسبة 6.3% من واردات الاتحاد، والمرتبة الرابعة بين المستوردين من الاتحاد

الجدول 1: الشركاء التجاريين الرئيسيين للاتحاد الأوروبي 2019  
مليون يورو

	EU IMPO	Rank	%		EU EXPO	Rank	%
Total	1935379	-	100	Total	2132002	-	100
China	362015	1	18,7	USA	384438	1	18
USA	231986	2	12	UK	318152	2	15
UK	193644	3	10	China	198269	3	9,3
Russi	144489	4	7,5	Arab World	<b>169257</b>	<b>4</b>	<b>7,9</b>
Arab World	<b>129149</b>	<b>5</b>	<b>6,3</b>	Switzerland	146770	5	6,9
Switzerland	110265	6	5,7	Russia	87779	6	4,1

الجدول 2: المبادلات التجارية بين العالم العربي والاتحاد الأوروبي 2018-2019  
مليون يورو

	EU IMPO 2018	EU IMPO 2019	% 18-19	Rank 2019	% Tot. EXPO		EU EXPO 2018	EU EXPO 2019	% 18-19	Rank 2019
KSA	28031	26095	-6,9	14	1,3	UAE	29313	29878	1,9	15
Iraq	16311	17279	5,9	24	0,9	KSA	26664	26472	-0,7	18
Algeria	18436	16316	-11,5	25	0,8	Morocco	22481	23359	3,9	21
Morocco	15362	16293	6,1	26	0,8	Egypt	18020	19061	5,8	24
Libya	16117	15917	-1,2	28	0,8	Algeria	18512	16930	-8,5	25
Tunisia	9983	10026	0,4	34	0,5	Qatar	8054	11373	41,2	30
Egypt	7647	8310	8,7	35	0,4	Tunisia	11449	10944	-4,4	33
UAE	8847	7256	-18,0	38	0,4	Lebanon	6844	5776	-15,6	42
Qatar	5777	5876	43,0	43	0,3	Kuwait	5025	5323	5,9	43
Kuwait	2703	2510	-7,1	56	0,1	Libya	4373	4451	1,8	48
Bahrain	1158	852	-26,4	78	0,0	Iraq	3213	3775	17,5	51
Mauritania	595	674	13,3	85	0,0	Jordan	3294	3436	4,3	54
Oman	628	534	-15,0	91	0,0	Oman	3422	3233	-5,5	55
Lebanon	477	434	-9,0	98	0,0	Bahrain	1622	1827	12,6	73
Jordan	273	321	17,6	109	0,0	Sudan	707	839	18,7	94
Sudan	144	276	91,7	112	0,0	Mauritania	709	795	12,1	98
Yemen	39	96	146,2	133	0,0	Yemen	407	676	66,1	107
Syria	103	59	-42,7	146	0,0	Syria	642	598	-6,9	115
Palestine	14	21	50,0	162	0,0	Palestine	235	263	11,9	137
Djibouti	9	4	-55,6	179	0,0	Djibouti	195	248	27,2	138
TOT.	<b>132654</b>	<b>129149</b>	<b>-2,6</b>	<b>5</b>	<b>6,3</b>	TOT.	<b>165181</b>	<b>169257</b>	<b>2,468</b>	<b>4</b>

## ندوة افتراضية للغرفة العربية – الألمانية حول "التعاون الاقتصادي العربي الألماني – وجهات نظر وتحديات في ضوء كوفيد - 19"

نظمت الغرفة العربية – الألمانية بالتعاون مع مبادرة شمال إفريقيا والشرق الأوسط للاقتصاد الألماني NMI ندوة عبر الإنترنت يوم 26 مايو (أيار) تحت عنوان "التعاون الاقتصادي العربي الألماني – وجهات نظر وتحديات في ضوء كوفيد - 19"، تبادل خلالها عدد من صناعات القرار والخبراء من ألمانيا والعالم العربي تجاربهم في هذا الجانب بالإضافة الى مناقشة العديد من القضايا التي كان منها رفع قيود السفر. وقد أدار الندوة عبر الإنترنت نائب رئيس الغرفة أولاف هوفمان (الرئيس التنفيذي لمجموعة دورش).



في بداية الندوة، رحب رئيس الغرفة الدكتور بيتر رامزور الوزير الاتحادي السابق بالمشاركين وأعرب عن سعادته بانعقاد الندوة، مشيراً إلى أنه "بهذه الطريقة يمكننا الحفاظ على الاتصال مع شركائنا في العالم العربي".

وشدد على أن "التواصل مهم بشكل خاص في أوقات الأزمات"، معبراً عن ثقته بأن تتجاوز العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية الأزمة وستستمر في الازدهار. وحدد رامزور القطاعات المستقبلية في التعاون العربي الألماني والتي تشمل قطاع الصحة، التعليم والتدريب المهني، الطاقة المتجددة والتنمية المستدامة في قطاعي الكهرباء والمياه، بالإضافة إلى الرقمنة ونقل المعرفة.

كان هنالك، كما هو الحال الآن، صدمة في العرض والطلب. وشدد Berger على أن انخفاض أسعار النفط الخام أثر بشدة على الدول المصدرة للنفط في العالم العربي. بالإضافة الى ان دولاً مثل مصر والمغرب وتونس والأردن تأثرت بشدة بالأزمة بسبب انخفاض التحويلات الخارجية وانخفاض السياحة في المنطقة. معتبراً ان رد فعل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان سريعاً جداً، وهما يدعمان الآن العديد من البلدان في المنطقة العربية عبر ضخ مزيد من السيولة النقدية عبر القروض. كما اتخذت المملكة العربية السعودية العديد من المبادرات في هذا الصدد في إطار رئاستها لمجموعة العشرين. كما ستعمل ألمانيا أيضاً خلال رئاستها الاتحاد الأوروبي التي ستبدأ من يوليو 2020م، على اتخاذ مبادرات سياسة واقتصادية تهدف الى تعزيز الاتحاد الأوروبي كمنطقة اقتصادية تنافسية ونشطة عالمياً، كما ستعمل في الوقت نفسه على تكثيف التعاون مع الشركاء الخارجيين ورفعها إلى

وأشار رئيس الغرفة إلى أنه من المقرر عقد ثلاثة ملتقيات عربية – ألمانية هذا العام هي: ملتقى الصحة العربي الألماني الثالث عشر (من 21 إلى 22 سبتمبر)، وملتقى الاقتصادي الثالث والعشرون (من 27 إلى 29 أكتوبر)، وملتقى الطاقة الحادي عشر (من 24 إلى 25 نوفمبر).

### Berger

وتحدّث وزير الدولة في وزارة الخارجية Miguel Berger، عن الانطباع الذي يشعر به المرء من الأوساط المحيطة به بأن الجميع لم يدرك بعد مدى عمق الأزمة. مقارنةً بالوضع الحالي بحالة الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن الماضي بعد الازمة المالية. حيث

، Ralf Wintergerst ( "G + D Devrient )، رالف ونترغست، فرحب بالمشاركين في الندوة، مؤكداً على أن "فيروس كورونا قد خلق وضعاً جديداً"، مشيراً الى مشاركة شركته في العديد من المشاريع في العالم العربي. مشيراً إلى أنه مع عدم امكانية سفر الموظفين إلى الشركاء والعملاء، أسست الشركة فريقاً للتعامل مع هذا الوضع الجديد.

## أديب

من جهته شدد الدكتور مصطفى أديب، عميد السلك الدبلوماسي العربي وسفير الجمهورية اللبنانية في ألمانيا، على ان العالم العربي وألمانيا والعالم يواجهون حالياً تحديات كبيرة، والتي لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال تعاون أقوى. منوهاً على ان النظام الصحي الألماني يعد نموذجاً يحتذى به في مكافحة الجائحة. وأشار الدكتور مصطفى أديب إلى أن العديد من الأطباء من أصول عربية شاركوا زملائهم من الأطباء الألمان في مواجهة أزمة كورونا.



Treier

واعتبر رئيس التجارة الخارجية وعضو المجلس التنفيذي في اتحاد الغرف الألمانية، Dr. Volker Treier، أن الشراكة الألمانية العربية الان هي أكثر حيوية من أي وقت مضى، مشيراً الى وجود نحو 8 ألف شركة ألمانية تعمل في المنطقة العربية وتوظف أكثر من 250 ألف شخص. مؤكداً إن الأزمة الحالية تمثل انقطاعاً مؤقتاً في مسيرة العولمة لكنها ليست نهاية لها.

مستوى جديد من التعاون. وستضع ألمانيا في جدول اعمال الاتحاد الأوروبي إلى جانب أزمة كورونا المستمرة والمسائل المرتبطة بإعادة الاعمار وتعافي الاقتصاد، موضوعات هامة أخرى تتضمن سياسة الطاقة والمناخ والرقمنة والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى التجارة والاستثمار.

أضاف: أما في ما يتعلق بمسألة فتح الحدود فتقوم الحكومة الاتحادية حالياً بالتنسيق مع شركائها في الاتحاد الأوروبي على أن تستند الاتفاقات بفتح الحدود إلى معايير معترف بها، كمعدلات الإصابة بالنسبة للسكان. بينما لا يزال النقاش حول رفع قيود السفر فيما يتعلق بالدول خارج الاتحاد الاوروبي في مرحلة مبكرة للغاية، ومشيراً في نفس الوقت الى أن الاتصالات الشخصية في المسائل التجارية مهمة للشركات.

## حنفي

من جانبه اشار الأمين العام لاتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، إلى أن التغلب على أزمة كورونا سيتم قبل كل شيء آخر من خلال تعزيز الطلب العالمي، اذ من المهم تحفيز الطلب على السلع والخدمات، وفي نفس الوقت إزالة نقاط الضعف في سلاسل التوريد.

ودعا حنفي إلى المزيد من التحالفات الاستراتيجية بين الشركات الألمانية والعربية، حيث انه وحتى الان تقوم العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية بشكل كبير على تبادل السلع.

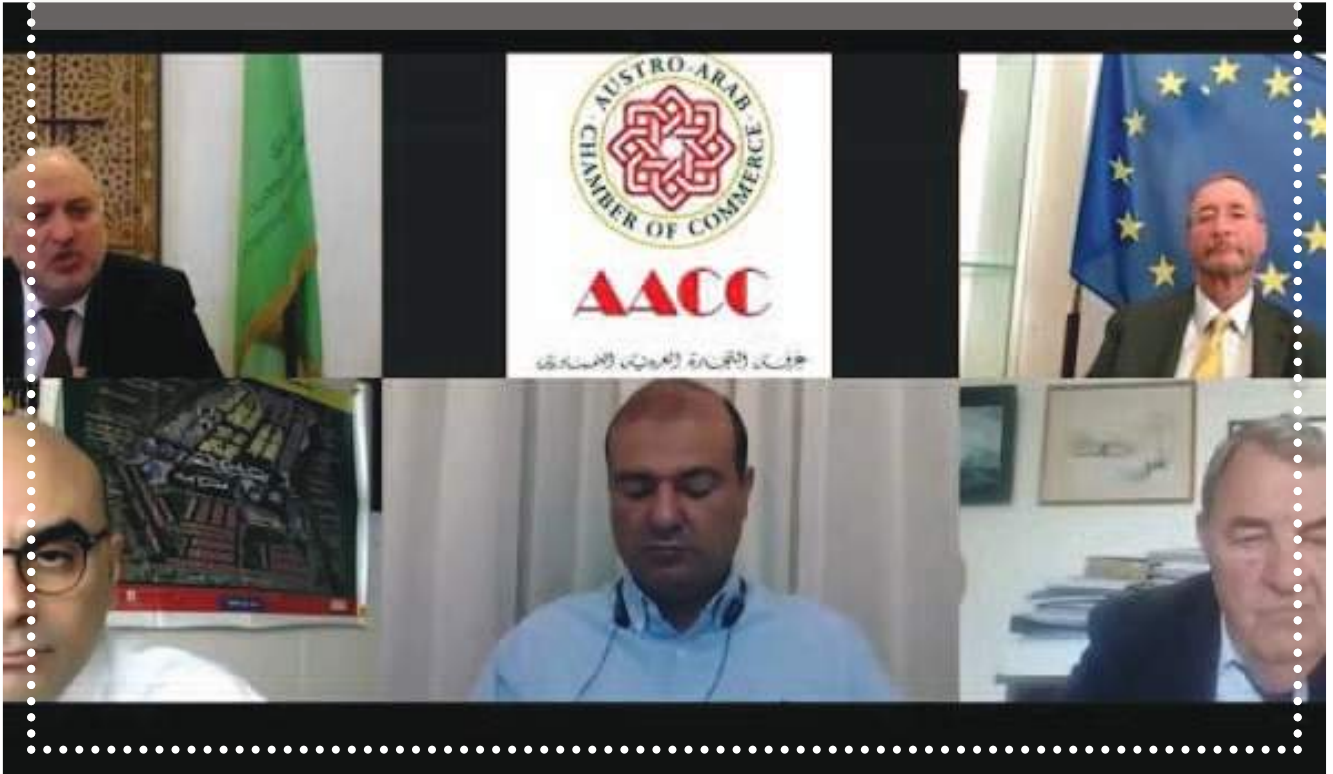


Wintergerst

أما رئيس NMI والمدير التنفيذي لشركة + Giesecke

## الغرفة العربية النمساوية تنظم ندوة افتراضية حول التحديات الاقتصادية في ظل جائحة كورونا

نظمت غرفة التجارة العربية النمساوية، ندوة افتراضية تناولت المصاعب الاقتصادية التي يواجهها العالم في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد، والجهود الطبية الحثيثة المبذولة لإيجاد علاج له، والتحديات التي تواجه العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين الدول العربية والأوروبية في زمن كورونا. وشارك في الندوة شخصيات رفيعة المستوى عربيا وأوروبا في المجالين الطبي والاقتصادي، وهم البروفيسور جوزيف بيننغر، مكتشف علاج مرض السارس، والذي يطور حاليا مع فريقه علاجاً لفيروس كورونا، والسيناتور ريتشارد شينتس، رئيس غرفة التجارة العربية النمساوية ونائب رئيس الغرفة الاقتصادية الاتحادية النمساوية، ودكتور كريستوف لايتل، رئيس الغرفة الاقتصادية الأوروبية، ودكتور خالد حنفي، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، والدكتور باسل الخطيب، ممثل مدير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو).



ما يوضح التحور الذي يقوم به الفيروس.

ولفت بيننغر إلى أهمية تضافر الجهود الدولية في مجال البحث العلمي، والعمل على الارتقاء بمستويات الأبحاث الطبية، لأن ما يشهده العالم حاليا لن ينتهي بانتهاء كورونا؛ حيث من الممكن أن

أكد العالم النمساوي جوزيف بيننغر، الذي يعكف مع فريقه من الباحثين والأطباء في كل من كندا والنمسا، على إهداء العالم علاجاً لفيروس كورونا قبل نهاية العام، على ضرورة عدم الاستهانة بمرض انتشر سريعا بين البشر منتقلا من الحيوان، مشيرا إلى أن حالات مرضية كثيرة أصابها انتكاسة بعد أن تماثلت للشفاء، وهو



وأعرب لايتل، الذي تقدم مؤسسته المشورة لنحو 20 مليون شركة أوروبية، عن تقديره للتدابير الاحترازية التي اتخذتها دول العالم، وما زالت سارية في معظمها مع تفاوت في درجة تخفيف الإجراءات من دولة إلى أخرى، غير أنه أشار إلى أن حركة التجارة العالمية تحتاج حرية، وتتطلب إزالة للعوائق ورفع العراقيل ضامنا لتحقيق الانفتاح واستعادة الأسواق العالمية لعافيتها.

وأشاد لايتل بالعلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية، معتبرا أن الدول العربية جار مباشر للاتحاد الأوروبي، وتعزيز أواصر التعاون فيما بينهما يعود بالنفع على جميع الأطراف؛ خاصة في ظل التحديات التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وعلى صعيد آخر لفت لايتل إلى أن الجائحة ألقّت بظلال كثيفة على الاقتصاد الأوروبي؛ حيث تضرر نحو 140 مليون عامل وموظف من الإجراءات التي عمت دول الاتحاد الأوروبي، غير أنه في الوقت ذاته فقد أسهمت التوصيات التي رفعتها الغرفة الاقتصادية الأوروبية للحكومة النمساوية، في تخفيف آثار الأزمة على القطاع الاقتصادي النمساوي.

## حنفي

وتناول الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، التأثيرات التي ألقتهما جائحة كورونا على البلدان العربية، مشيرا إلى التباين في تعامل الدول العربية مع الجائحة كل حسب ظروفه الداخلية. وأكد حنفي على أن فيروس كورونا المستجد شكل وما يزال تحديا كبيرا للاقتصادات العربية، كبقية دول العالم، ويزيد على ذلك التراجع غير المسبوق في أسعار النفط العالمية، وهو ما أدى إلى لجوء عدد من الدول العربية إلى إجراءات عاجلة للحد من التأثيرات السلبية للأزمة، وفي الوقت ذاته تقديم تسهيلات متنوعة للحفاظ على حركة الاقتصاد وحمايتها من أي تقلبات مفاجئة.

وأشار حنفي إلى أن جائحة كورونا دفعت إلى إحداث تغييرات على سلسلة الإمداد العالمية، ولم تكن الدول العربية بمعزل عن هذا التطور. وأكد في هذا الصدد على أن الموقع الاستراتيجي للدول العربية على الخارطة العالمية، يجعلها نقطة اتصال محورية بين أوروبا وأفريقيا وآسيا، داعيا الدول الأوروبية إلى مزيد من الانفتاح

تظهر فيروسات أخرى، وهو ما يستدعي تسلحا علميا طبيا جادا، يمكن من خلاله للعالم مواجهة أي تحديات مستقبلية مشابهة. وأعرب بيننغر عن أمله أن يتمكن هو وفريقه من توفير العلاج المناسب لفيروس كورونا قبل انتهاء العام الجاري، مؤكدا أنه تم بالفعل قطع شوط كبير نحو تحقيق هذا الهدف.

## شينتس

من جانبه أثنى رئيس غرفة التجارة العربية النمساوية، السيناتور دكتور ريتشارد شينتس على الاجراءات الاحترازية التي اتخذتها دولة النمسا في وقت مبكر، وهو ما أسهم في تحجيم سرعة انتشار المرض بين المواطنين وتقليص الوفيات وأعداد المصابين.

كما نوه شينتس بالجهود التي بذلتها الحكومة، متمثلة في حزم ضخمة للإنعاش الاقتصادي وتلافي انهيار اقتصادية واجتماعية جراء الجائحة. واستفاد من تلك التدابير الاقتصادية الآلاف من الشركات على اختلاف أنواعها، والآلاف من العمال والموظفين في جميع قطاعات الدولة.

وأوضح شينتس أن من بين الاجراءات التي قامت بها النمسا لدعم الاقتصاد، تم ضخ المليارات كدعم مباشر للشركات، سواء بمساعدات مالية مباشرة أو تيسيرات ضريبية وتأمينية، وكذلك تسهيلات في منح القروض وتيسير سدادها. كذلك خففت الحكومة الاعباء عن كاهل الشركات والمؤسسات الاقتصادية من خلال نظام تقليص ساعات العمل للعمال والموظفين، مع تحملها دفع ما يصل إلى نسبة 90% من الدخل المعتاد للموظفين قبل الجائحة، وهو ما شكل تخفيفا قياسيا لأعباء كان سيتحملها أرباب العمل.

## لايتل

وفي ما يتعلق بالتأثيرات السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، أكد رئيس الغرفة الاقتصادية الأوروبية، الدكتور كريستوف لايتل على أن قطاع الخدمات أصيب بشلل تام في جميع دول العالم، بسبب إقدام الدول على إغلاق حدودها ووقف نشاطات المطاعم والفنادق ووصول التدفق السياحي إلى الصفر.

هي صاحبة الحظوة عندما يتم الحديث عن الأمن القومي. لافتا إلى أن مواجهة عدو خفي فتاك يستدعي التسلح بالعلم والمعرفة، فيما يتراجع اللجوء إلى السلاح والتسلح إلى ذيل قائمة الأولويات العالمية.

وأكد الخوجة على الكلمات المفتاحية التي وردت على لسان المتحدثين في المؤتمر، والمتمثلة في الانفتاح، والثقة، والأمل، والتضامن بين الحكومات والمجتمعات والشعوب؛ حتى يمكن للعالم أن يتجاوز أزمة كورونا.

## حوار ونقاشات

وشهد المؤتمر نقاشا وتبادلا للأفكار حول الأوضاع العالمية في ظل كورونا؛ حيث ذكر دكتور ريتشارد شينتس أن نحو 40% من الشركات النمساوية قد تعثر جراء الجائحة، وهي النسبة التي تحاول حزم الإنعاش الاقتصادي الحكومية تقليصها والتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن تعثر هذه الشركات. وحول سهولة التعاون بين الدول العربية والأوروبية، أكد الدكتور خالد حنفي على ضرورة الانفتاح من الجانب الأوروبي، فيما أشار الدكتور كريستوف لايتل إلى أن الإقدام على اتخاذ خطوات مناسبة في الوقت المناسب ربما يكون أمرا ذا أهمية كبيرة.

وفي ما يتعلق بالأوضاع في كل من لبنان والعراق في ظل جائحة كورونا، قال الدكتور باسل الخطيب إن ما يشهده لبنان من أوضاع مالية صعبة قبل الجائحة يشكل تحديا كبيرا في وجود أزمة كورونا أيضا، في الوقت الذي تسعى الحكومة اللبنانية إلى تخفيف الأعباء عن كاهل الاقتصاد وتوفير السيولة المطلوبة لاستمرار الحركة داخل المجتمع.

واوضح الدكتور خالد حنفي أن عمليات إعادة الإعمار في العراق تأثرت سلبا بسبب الأوضاع المترتبة على جائحة كورونا والتراجع الكبير في أسعار النفط، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن إعادة الإعمار ما زالت ورغم ذلك، أولوية لدى العراق.

وفي هذا الصدد لفت المهندس مضر الخوجة إلى أن الحكومة العراقية بقيادة مصطفى الكاظمي، حظيت بموافقة البرلمان، لتكون الحكومة الأولى التي اسندت فيها عدد من الحقائق السيادية في وقت قصير، وهو ما يؤشر على عزم الحكومة على تحقيق إنجازات في المرحلة المقبلة.

باتجاه المنطقة العربية لتحقيق الإفادة من هذه الميزة، إضافة إلى الخبرة التي تتمتع بها الدول العربية في التعامل مع بيئتها الأفريقية والآسيوية.

## الخطيب

بدوره لفت ممثل المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، والمدير الإقليمي للمنطقة العربية بالمنظمة، الدكتور باسل الخطيب، إلى أن جائحة كورونا أظهرت اعتماد دول العالم على بعضها البعض لسد مواضع النقص لديها، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن الأزمة العالمية التي خلفتها الجائحة جاءت بين عامي 2020 و2030، وهي الفترة التي كانت الأمم المتحدة ودول العالم، تخطط أن يكون عقد الفعل والإنجاز في مجال التنمية المستدامة عالميا، غير أن انتشار المرض فرض إعادة النظر في ترتيب الأولويات، حتى يتم التمكن من معالجة الأزمة من جميع جوانبها الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

وأكد الخطيب على أن جميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة، ومن بينها يونيدو، تعمل بجهد من أجل معاونة الدول الأعضاء في تجاوز آثار جائحة كورونا، يقينا من أن هذه الأزمة ليست أزمة صحية وحسب، بل تتجاوز آثارها لتشمل تبعات اجتماعية واقتصادية.

## الخوجة

من ناحيته أشار الأمين العام لغرفة التجارة العربية النمساوية، المهندس مضر الخوجة، إلى أن مصطلح الأمن القومي يشهد في ظل جائحة كورونا تغييرا في تعريفه وتطويرا لمفهومه؛ حيث لم يعد التسلح والشأن العسكري هو وحده المسيطر على فكرة الأمن القومي لدولة ما، بل حدث ترتيب جذري في أولويات الأمن القومي ارتقى معه البحث العلمي الطبي إلى مكان الصدارة؛ حيث تتجه أنظار العالم بأسره إلى أصحاب المعاطف البيضاء راجين لديهم أملا في خروج وشيك من نفق كورونا، الذي دلف إليه العالم جاهلا موعد خروجه منه.

واعتبر الخوجة أن الإمدادات الطبية والأجهزة الطبية صارت

## حنفي: المطلوب اليوم تخفيف القيود العالمية للدفع بعجلة الحركة الاقتصادية

نوه أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، بالجهد الذي تقوم به الغرفة البريطانية العربية خصوصا خلال هذه الفترة في ظل تفشي وباء كورونا والقدرة على التعامل مع العلاقات بين العالم العربي والمملكة المتحدة. ولفت حنفي الى أهمية العالم العربي بالنسبة الى المملكة المتحدة التي تعد أحد أكبر الشركاء التجاريين للعالم العربي، مشيرا الى أنه علينا أن نتعاون وأن نزيد من مستوى التعاون بين الجانبين. كلام حنفي جاء خلال مشاركته في الندوة الافتراضية التي نظمتها الغرفة البريطانية بعنوان "إعادة تنشيط الاقتصاد بعد الوباء وفرص التجارة والاستثمار".



العالم والمتمثلة بتباطؤ الاقتصاد، تحتاج من وجهة نظري "صدمة الطلب" التي يمكن تحليلها بطريقتين، الاولى تتمثل بصدمة الطلب الإجمالية والمتعلقة بسياسات الحكومة، والثانية ذات علاقة بصدمة المستوى الجزئي، لذا يجب أن يكون الحل الأساسي في تحفيز هذه الطلبات من جانب الحكومة من خلال تكييف بعض السياسات النقدية والمالية والتجارية التي من شأنها تسهيل الأعمال التجارية، والتي ستكون أكثر انفتاحًا لذلك.

وأوضح حنفي أنه يجب أن نكون أكثر انفتاحًا في ظل تنامي

اعتبر أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، أن الغرفة العربية البريطانية هي الجسر الذي يربط بين الجانبين العربي والبريطاني لتعظيم حجم التعاون الاقتصادي، وقد بذلت في الماضي القريب والبعيد جهودا جبارة لتحسين الواقع التجاري والاستثماري.

وأوضح أن العالم يواجه اليوم أسوأ أزمة اثرت على واقعه الاقتصادي والاجتماعي، ولذلك علينا أن نفكر في المستقبل وماذا يجب علينا أن نفعل للخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر الممكنة. وقال: إذا قمنا بتحليل المشكلة، فإن المشكلة التي يشهدها

النهائي، فهي ضرورية ولكنها ليست كافية، لذا علينا العمل على كيفية بناء هذه العلاقة من جديد، وهنا يؤسفني أن أقول إنه في الماضي كنا نتعامل مع بعضنا البعض كأسواق، وكان الأوروبيون ينظرون إلى العرب على أنهم أسواق لبيع السلع أو حتى للاستثمار في السوق المحلية. لذا فكرت أننا اليوم بحاجة إلى إجراء تغيير، حيث نحتاج إلى التفكير في كيفية تعزيز مفهوم الشراكة من مجرد أننا أسواق والتعامل مع بعضنا البعض كمحور يخولنا الدخول الى أفريقيا وآسيا عبر الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة في بعض الدول العربية، وفوائد وفرة الأجيال الشابة، وفوائد وفرة الموارد المالية، وفوائد وفرة الأراضي في باقي الدول العربية، حيث اننا لا نستطيع التعامل مع الدول العربية كما لو أنها جزء واحد فقط.

ولفت إلى أننا بحاجة إلى توسيع الأسواق، ليكون لدينا سوقا أكبر، لذا فإن التحالف الاستراتيجي هنا هو الكلمة الرئيسية، وهو ما نحتاج إلى النظر فيه بجدية حيث أن المملكة المتحدة تمثل شريكا جيدا للعالم العربي.

وأوضح أن الغرفة العربية البريطانية بدأت بالفعل العمل على معالجة القضايا التي كانت عالقة في السابق، لكن بسبب الوباء توقف العمل على هذا الصعيد، ولكننا بالتأكيد سنعاد العمل قريباً جداً لتشجيع القطاع الخاص على العمل ليس فقط من أجل كسب الأسواق ولكن من أجل أن نكون حلفاء استراتيجيين.

ولفت الى اهمية تعزيز الشراكة عبر دعم الشركات المتوسطة والصغيرة، وهنا ينبغي على الحكومات القيام بأربعة أمور رئيسية، اولاً تعزيز البحث والتطوير، وثانياً تعزيز ما يسمى باستخبارات السوق، وثالثاً تدريب وتطوير الموارد البشرية في العالم العربي لتكون قادرة على مواكبة ثقافة الأعمال التي تأتي من المملكة المتحدة أو أوروبا أو من أي مكان اخر لتكون أكثر إنتاجية. أما رابعاً فلا بد من تعزيز الدعم المالي.

وأكد أن العالم العربي صار أكثر انفتاحاً وتميزاً مما كان عليه الوضع في الماضي، لذلك يجب أن نبدأ اليوم قبل الغد بوضع قواعد العمل الجديدة باعتبارها تمثل جزءاً أساسياً لتطوير أعمالنا وعلاقاتنا الاقتصادية.

الحديث عن فرض المزيد من القيود والفرز واتخاذ تدابير الاكتفاء الذاتي في بعض الدول لحماية العملة الأجنبية والميزان التجاري، في حين أن المطلوب اليوم هو تخفيف القيود للدفع بعجلة الحركة الاقتصادية التي تأثرت بشكل كبير نتيجة "الإغلاق الكبير".

واعتبر أن تحفيز الميزانية وتحفيز جميع جوانب الإنفاق سوف يساهم في التخفيف من المعروض النقدي في العديد من البلدان وهذا امر مهم للغاية من قبل البنوك المركزية، كما أن عمليات تحرير العملات يجب أن تعالجها جميع هذه الحزم لتحفيز الطلب الكلي، متوقعا أن يتم تحفيز الطلب المحلي في البلدان، لافتا الى اهمية أن تكون هناك بعض التدابير المتعلقة بالقطاع الخاص لزيادة الطلب كذلك.

وأوضح حنفي أن الحكومات في المنطقة العربية بدأت بالقيام ببعض الحزم، من خلال الاعفاءات من الضرائب والفوائد، الامر الذي يشجع على زيادة الطلب على السلع وتحفيز الطلب محلياً وبالتالي تنمية الأعمال التجارية الخاصة.

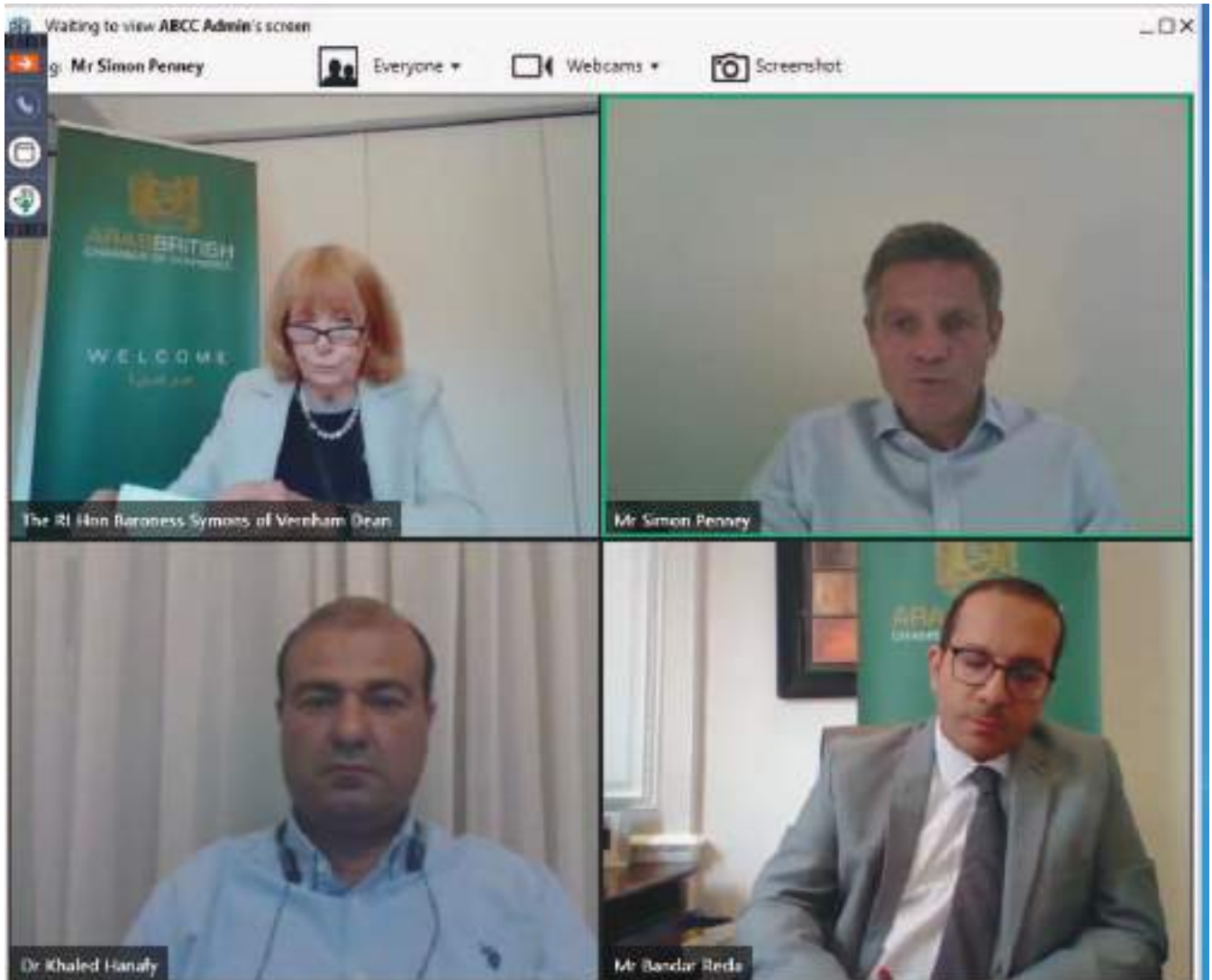
ولفت الى أن اتحاد الغرف العربية بصفته ممثلاً للقطاع الخاص في العالم العربي، يعمل مع اتحادات الغرف في الدول العربية من اجل تحفيز المسؤولين الحكوميين على تعزيز الانفتاح والتحرير.

وأشار إلى أنه نحتاج بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلى إعادة ترتيب وتعزيز علاقاتنا التجارية والاستثمارية بشكل أفضل من ذي قبل وذلك من خلال توقيع المزيد من الاتفاقيات، وكذلك الامر بالنسبة الى واقع العلاقة مع دول الاتحاد الأوروبي، حيث أن اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كانت إلى حد ما مجرد اتفاقيات تفتح الباب لكنها لا تضمن أبداً مرور السلع والخدمات أو تدفقها. لذا فان ما يتعين علينا القيام به هنا هو العمل على تطوير سلسلة التوريد.

وقال: نحن بحاجة إلى العمل على تعزيز سلسلة التوريد من خلال التفكير في حزمة اللوجستيات، وهي الحزم التي تقيد تدفق السلع في الخدمات والشركات أيضاً. نعم اليوم لدينا تخفيضات في التعريفات أو صفر تعريفات وهذه فكرة جيدة ولكنها ليست الهدف

بهذا الامر وقد برز ذلك جليا من خلال المؤشرات الاقتصادية. وفي الختام دعا الدكتور حنفي القطاع الخاص في المملكة المتحدة إلى الضغط من اجل تشجيع الحكومة على مزيد من الانفتاح، لنتمكن معا من التغلب على هذا الواقع والعودة تدريجيا الى الانتعاش الاقتصادي.

واوضح أن البلدان العربية اتخذت إجراءات مهمة للغاية لمكافحة فيروس كورونا، وقد نجحت بلدان عربية عديدة في الحد من انتشار الوباء، لكن في المقابل لقد ترك الوباء ندوبا اقتصادية بالغة، حيث كان الوباء الاقتصادي أشد تأثيرا من الفيروس التاجي. ففي حين أن البلدان العربية ذات الاقتصادات المتنوعة كانت قادرة على التعامل مع المستجدات العالمية الجديدة، فان بلدانا عربية اخرى تأثرت سلبا





ArabBrazilian  
Chamber of Commerce  
الغرفة التجارية  
العربية البرازيلية

# الغرفة التجارية العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل  
الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي  
والإجتماعي والثقافي.



على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

## انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلاً عالياً، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:



استكشاف فرص الأعمال  
وتحديد الشركاء التجاريين



الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات  
الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية  
والعربية



إقامة المعارض، ولقاءات أعمال،  
والفعاليات، والمحاضرات،  
وتنظيم البعثات التجارية



بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين  
الشركات، والحكومات، والمؤسسات  
الأخرى العربية والبرازيلية



إعداد دراسات الجدوى  
والإمكانات الإستثمارية



تقديم الخدمات الإستشارية



التصديق على وثائق  
ومستندات التصدير



تقديم خدمات الترجمة  
العربية – البرتغالية

الموقع الإلكتروني: [www.ccab.org.br](http://www.ccab.org.br)  
البريد الإلكتروني: [ccab@ccab.org.br](mailto:ccab@ccab.org.br)  
هاتف: 2145 3200 (11) (55)

دبي – الإمارات العربية المتحدة  
أبراج بحيرات الجميرا (1) (One Jumeirah Lake Towers)-  
الطابق الخامس

المقر:  
ساو باولو – البرازيل  
Edifício Santa Catarina  
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista  
São Paulo - SP 01310-000  
Brasil- São Paulo

الفروع:  
إيتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل  
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10  
Itajaí-SC 88301-303  
Brasil-Santa Catarina

## سمير ناس: دور القطاع الخاص أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية



وقال: "سبق وأن رفعت الغرفة مرئياتها إلى الحكومة بشأن سبل حماية الاقتصاد الوطني من التداعيات السلبية لتفشي الفيروس وقد تم الاخذ بها المالية والاقتصادية

والاعلان عنها ضمن القرارات الدائمة للقطاع الخاص".

وجدد ناس التأكيد على غرفة تجارة وصناعة البحرين لكافة الجهود والإجراءات التي تتخذها المملكة في التصدي لفيروس كورونا.

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير عبدالله ناس، أنّ "المستقبل يعوّل على دور القطاع الخاص لمساندة ودعم جهود الحكومة لحماية الاقتصاد الوطني، وتعزيز دوره في ريادة التنمية الاقتصادية وإيجاد مناخ محفز للنمو والابتكار، خصوصاً وأن القطاع الخاص هو حجر الزاوية في أي جهد تنموي واقتصادي". واعتبر أنّ "تحقيق التنمية المستدامة رهن بنجاحنا في إيجاد قطاع خاص قوي قادر على تحمل مسؤولياته"، مشدداً على أنّ "الغرفة ستقف إلى جانب الحكومة وستدعم كافة جهودها لمعالجة الآثار والتداعيات الاقتصادية لما بعد ازمة كورونا وخاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ستكون أكثر القطاعات تضرراً من الازمة".

## غرفة قطر: صادرات القطاع الخاص تجاوزت 1.944 مليار ريال



الصناعية الأخرى بقيمة صادرات بلغت (62) مليون ريال وبزيادة طفيفة بلغت 0.7% عن قيمة صادراتها في شهر فبراير.

أظهرت بيانات النشرة الاقتصادية الشهرية لشهر مايو (أيار) 2020 الصادرة عن غرفة قطر، بلوغ صادرات القطاع الخاص خلال شهر مارس (مارس) الماضي (1.944) مليار ريال قطري، محققة بذلك استقراراً مقارنة مع شهر فبراير (شباط) الماضي حيث كانت حينها (1.954) مليار ريال قطري. وحلّت مجموعة زيوت الأساس والزيوت الصناعية الأخرى في صدارة قائمة السلع التي تم تصديرها حيث بلغت قيمتها حوالي (777) مليون ريال قطري بزيادة بنسبة 8.5% عما كانت عليه في شهر فبراير. وجاءت في المركز الثاني مجموعة الألمونيوم بقيمة صادرات بلغت حوالي (374) مليون ريال قطري منخفضة بنسبة 9.9% عما كانت عليه في شهر فبراير، ثم أتت مجموعة الحديد ثالثاً بقيمة صادرات بلغت حوالي (228) وبنخفاض نسبته 6.3% عما كانت عليه في شهر فبراير.

ووفقاً للنشرة فقد حل في المراتب الثلاثة التالية كل من البارافين بقيمة صادرات بلغت حوالي (64) مليون ريال قطري بانخفاض عن صادراته في شهر فبراير بنسبة 14.1%، ثم اللوترين بصادرات بلغت قيمتها حوالي (63) مليون ريال وقد حقق زيادة بنسبة 7.4% عن قيمة صادراته في شهر فبراير، ثم غاز الهيليوم والغازات

## ندوة افتراضية للغرفة العربية – اليونانية حول "فرص العمل والأعمال في العالم العربي"



الغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية  
ARAB-HELLENIC CHAMBER OF COMMERCE & DEVELOPMENT

حول مناخ وفرص العمل في كل من مصر والعراق. تجدر الإشارة إلى أنّ الفعالية حظيت بمشاركة سعادة سفير اليونان لدى العراق ليونيداس كوندوفونيسيوس، ورئيس دائرة B3 للعلاقات الثنائية الاقتصادية مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول الخليج في الخارجية اليونانية السفيرة ايليني ميخالوبولو، إضافة إلى ممثلو الأقسام التجارية في سفارات مصر والعراق والجزائر في اليونان.

نظّمت الغرفة العربية اليونانية، ندوة افتراضية بعنوان: "فرص العمل والأعمال في العالم العربي"، حيث تم اختيار مصر والعراق كنموذجين عن العالم العربي، وذلك بمشاركة 57 شركة يونانية. وتحدث في هذه الفعالية ضيف الشرف نائب وزير الخارجية اليونانية للدبلوماسية الاقتصادية والانفتاح قسطنطينوس فرانجويانيس، ورئيس الغرفة العربية اليونانية خاريس جيرونيكولاس. افتتح الفعالية الأمين العام للغرفة رشاد مجر، وقدم لها المستشارين الاقتصاديين في سفارتي اليونان في كل من مصر والعراق بانديليس جاسيوس وأيفانجيلوس ذايرتريس، في حين أدار الحوار عضو مجلس إدارة الغرفة العربية اليونانية والرئيس التنفيذي لشركة (Neokem) نيكولاس فلاخاكيس. خلال هذه الفعالية دار حوار إيجابي وبناء، حيث تمحورت النقاشات

## "موديز" تتوه بإجراءات السعودية: تساعد في تعويض الإيرادات المفقودة



وأعلنت السعودية حزمة إجراءات بينها رفع الضريبة ووقف بدل غلاء المعيشة، وقررت إيقاف بدل غلاء المعيشة بدءاً من يونيو المقبل، ورفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% بدءاً من يوليو المقبل.

نوّت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، بالإجراءات التي أعلنت عنها المملكة العربية السعودية، متوقّعة أن تساعد هذه الإجراءات في تعويض جزء من الإيرادات المفقودة الناتجة عن التراجع الكبير في أسعار النفط، وتراجع إنتاج النفط الناتج عن اتفاق أوبك بلس. وفي هذا الإطار لفت نائب الرئيس وكبير المحللين لدى الوكالة أليكس برجيسي، إلى أنّ "تلك الإجراءات تلقي الضوء على قدرة السعودية للتعامل مع الصدمات الاقتصادية"، موضحاً أنّ "خفض الإنفاق الجديد، مع تلك التي جرى الإعلان عنها في مارس (آذار) الماضي، والأخرى التي تم الموافقة عليها في موازنة 2020، تعادل حوالي 8% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة". واعتبر أنّ "القرار المتعلق بزيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 15%، سيساهم في زيادة إيرادات الدولة بنحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً"، مشدداً على أنّ "زيادة ضريبة القيمة المضافة ستؤثر سلباً على معدلات الاستهلاك المستدامة، وسيعزز ذلك أيضاً التأثير السلبي الاقتصادي الناتج عن تراجع أسعار النفط، والإجراءات المتخذة لمكافحة وباء كورونا".



## قطاع الأعمال العربي يخسر صالح كاهل



مختلفة.

ويعد صالح كامل من أكثر رجال الأعمال السعوديين ثراءً إذ تقدر ثروته بحجم 8 مليارات ريال (2.3 مليار دولار).

خسر قطاع المال والأعمال العربي، رجل الأعمال السعودي صالح بن عبد الله كامل، عن عمر ناهز 79 عاماً بعد صراع مع المرض. ويعدّ صالح عبد الله كامل الذي كان يرأس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وغرفة جدة، من أبرز رجال الأعمال والمستثمرين السعوديين ومن أوائل رجال الأعمال السعوديين الذين استثمروا في عدد من القطاعات كان أبرزها القطاع الاستثماري. كما كان كامل من سبأقي رجال الأعمال السعوديين الذين استثمروا في مجال الإعلام والإعلان، حيث خاض تجربة عملاقة استمرت لعقود من خلال مؤسسة راديو وتلفزيون العرب (أي آر تي) الشهيرة، كما يعد أحد مؤسسي صحيفة مكة أحدث الصحف السعودية المطورة عن جريدة الندوة العريقة، إذ يرأس مجلس إدارتها حتى وفاته.

وترأس كامل مجلس إدارة مجموعة "دله البركة"، وهي عبارة عن مجموعة من المؤسسات التي تعنى بالتنمية ومجالات استثمارية

## مطار حمد الدولي يحتل المركز الثالث عالمياً



وبدأت توسعة المطار خلال العام الجاري، وستؤدي المرحلة الأولى من التوسعة إلى زيادة الطاقة الاستيعابية ليستقبل أكثر من 53 مليون مسافر سنوياً بحلول عام 2022. وتترفع المرحلة الثانية الطاقة الاستيعابية للمطار إلى أكثر من 60 مليون مسافر سنوياً.

حاز مطار حمد الدولي على المركز الثالث ضمن قائمة أفضل المطارات في العالم والتي ضمّت 550 مطاراً، بعد مطاري شانغي بسنغافورة ومطار هانيدا في اليابان. وذلك بحسب نتائج جوائز سكاى تراكس العالمية للمطارات 2020، محققاً تقدماً عن العام الماضي حينما حلّ رابعاً ومواصلاً مسيرة صعوده منذ بدء عملياته التشغيلية في عام 2014.

يشار إلى أن مطار حمد الدولي أحرز نجاحاً في العديد من التقييمات الأخرى للخدمات العالمية التي يقدمها، إذ حلّ ثالثاً في مطار العبور، وفي إدارة الجوازات جاء في المركز العاشر، وبنفس الدرجة في مجال تسليم الأمتعة، والخامس في نظافة مبنى المطار، وحلّ سابعا في وسائل الراحة والترفيه، وحصد أيضاً المركز الأول باعتباره الأفضل بين مطارات العالم التي تقدم خدماتها لما بين 30 إلى 40 مليون مسافر سنوياً.

وسجل مطار حمد الدولي نمواً قياسيماً في عدد مسافريه خلال العام الماضي، إذ قدم خدماته لما يقارب 39 مليون مسافر، وحقق زيادة بنسبة 4.7% في عمليات الشحن الجوي خلال الربع الأول من هذا العام مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

## صندوق النقد: تعافي الاقتصاد العالمي يحتاج وقتاً كثيراً

الاتصال مفتوحة وكذلك تدفقات التجارة التي أعطت النمو العالمي دعماً لعقود، مشيرة إلى أنه "نحتاج إلى الحفاظ على تدفقات التجارة مفتوحة، وخصوصاً الإمدادات الطبية، على أن نجد في الأجل الأطول مساراً للتغلب على ما يحدث الآن في هذه الأزمة"، محذرة من العودة إلى سياسة الحماية بسبب الأزمة الحالية.



أشارت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا، إلى أن "الاقتصاد العالمي سيحتاج إلى وقت أطول كثيراً مما كان متوقعاً للتعافي بشكل كامل من الصدمة الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد".

وأوضحت جورجييفا أن "صندوق النقد من المرجح أن يخفّض توقعاته لانكماش الناتج المحلي الإجمالي في 2020 والبالغة 3 في المئة"، لافتة إلى أنه "من المتوقع أن يحدث تعافٍ جزئي فقط العام المقبل بدلاً من الانتعاش البالغ 5.8 في المئة الذي كان متوقعاً في بادئ الأمر".

وبحسب جورجييفا فإن البيانات الواردة من أرجاء العالم أسوأ من التوقعات، معتبرة أن ذلك يعني أن التعافي بشكل كامل من هذه الأزمة سيستغرق وقتاً أطول بكثير.

في الموازية حصّت جورجييفا الدول الأعضاء على إبقاء قنوات

## لبنان: توجّه تدريجي نحو تحرير سعر صرف الليرة



أشار وزير المال اللبناني غازي وزني إلى أنه في المرحلة الحالية ستستمر الحكومة في تثبيت سعر الصرف على أن تتبنى في المرحلة المقبلة سعر صرف مرناً، معتبراً أن فتح المفاوضات مع صندوق النقد الدولي سيعيد الثقة بلبنان.

وأكد وزني أن "الخطة المالية الشاملة الممتدة على خمس سنوات (2020 - 2025) تمّ إعدادها لمواجهة أزمات متعددة اقتصادية ومالية ونقدية واجتماعية غير مسبوقه بناء على مؤشرات دقيقة، معتبراً أن "الخطة هي مخرج للأزمة، وتقدم لأول مرة أرقاماً واضحة عن الخسائر المتراكمة، وخاصة في القطاع المالي مع تحديد دقيق لتوزيعها ومسبباتها. وتهدف إلى استعادة الثقة، ورفع النمو الاقتصادي، وتعزيز نظام مالي صحي وتحقيق استدامة المالية العامة في لبنان".

ولفت إلى أن "الحكومة تسعى لتخفيض العجز في الموازنة العامة من 11.3 في المئة من الناتج المحلي عام 2019 إلى 5.3 في المئة عام 2020 ثم إلى 0.7 في المائة عام 2024 من خلال خفض النفقات العامة ومحاربة الهدر وتحسين الجباية في الجمرک والضريبة على القيمة المضافة ومكافحة التهرب الضريبي".

وتقوم الخطة على تسعة ركائز بحسب وزني، أبرزها، في سياسة سعر الصرف والسياسة النقدية اعتماد سياسة سعر الصرف المرن في المرحلة المقبلة بشكل متدرج ومدروس، وذلك منعاً لفلتان شامل لأسعار السلع، وتدهور كبير لسعر صرف الليرة كما يؤدي إلى تعثر كبير للمؤسسات المقرضة بالدولار.

## البرلمان الجزائري يقر تشريعا لجذب الاستثمارات الأجنبية



ينكمش الاقتصاد بنسبة 2.6% هذا العام بعدما حقق نموا نسبته 0.8% في 2019.

أقر البرلمان الجزائري تشريعا يسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك حصص أغلبية في مشروعات "القطاعات غير الاستراتيجية" وذلك في إطار سعي البلاد لتنويع اقتصادها بعيدا عن النفط والغاز. كما أقر مجلس النواب زيادات في أسعار البنزين والديزل وضرائب جديدة على السيارات لمساعدة البلاد على تعويض انخفاض حاد في إيرادات الطاقة.

وكانت الحكومة قد أعلنت عن خطتها لفتح أبواب القطاعات غير الاستراتيجية أمام المزيد من الاستثمار الأجنبي في وقت سابق من العام الحالي. وزادت حاجة الجزائر العضو في منظمة أوبك لتنويع اقتصادها في ضوء الانخفاض الشديد لأسعار النفط في الآونة الأخيرة في أعقاب وباء فيروس كورونا. ودفع تراجع أسعار النفط العالمية الحكومة الجزائرية إلى خفض الإنفاق وتأجيل مشروعات كانت مقررة العام الحالي لكنها أبطت على سياسة الدعم كما هي لتفادي القلاقل الاجتماعية. ونتيجة لذلك، تتوقع الحكومة أن

## انخفاض العجز التجاري الاردني 15.3 في المئة



45.8 بالمئة خلال الربع الأول من العام الحالي، في حين بلغت نسبة التغطية 41.1 بالمئة، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي اي بارتفاع مقداره 4.7 نقطة مئوية. اما على الصعيد الشهري فقد بلغت قيمة الصادرات الوطنية للأردن 340.4 مليون دينار خلال شهر آذار الماضي مقابل 385.6 مليون دينار خلال الشهر ذاته من العام الماضي، ما يشير إلى انخفاض مقداره 11.7 بالمئة.

انخفض العجز التجاري الاردني خلال الربع الأول من عام 2020، ليلعب 1627.2 مليون دينار، ما نسبته 15.3 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.

وكشفت دائرة الاحصاءات العامة في تقريرها الشهري حول التجارة الخارجية في الاردن عن ارتفاع قيمة الصادرات الكلية خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 2.3 بالمئة، حيث بلغت 1373.2 مليون دينار مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي.

وبحسب التقرير، ارتفعت قيمة الصادرات خلال الربع الأول من العام الحالي بنسبة 7.5 بالمئة، حيث بلغت حوالي 1193.3 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، في حين انخفضت قيمة المعاد تصديره بنسبة 22.8 بالمئة، حيث بلغت 178.9 مليون دينار خلال الربع الأول من العام الحالي مقارنة بذات الفترة من العام الماضي. أما المستوردات، فقد بلغت قيمتها 3000.4 مليون دينار خلال الربع الأول من العام الحالي، اي بانخفاض نسبته 8.1 بالمئة، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ووفقا للتقرير فقد بلغت نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات

## توقعات بانكهاش اقتصاد البحرين 5 في المئة



شأنها تحسين مستوى المعيشة، والإسكان، والصحة، والتعليم، والماء، والكهرباء، والطرق. كما قامت البحرين بالتوسع في الصناعات الثقيلة والمصرفية والسياحة مؤخراً. وكذلك تعد البحرين هي المحور المصرفي الرئيسي في منطقة الخليج، بالإضافة إلى كونها مركزاً للتمويل الإسلامي.

توقعت وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني، أن ينكمش اقتصاد البحرين بنسبة 5 في المائة، وأن يتسع العجز المالي البحريني إلى 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، ارتفاعاً من 4.6 في المائة في 2019، لأسباب ترجع في جانب كبير منها لانخفاض أسعار النفط.

وأثرت التراجعات الحادة لأسعار النفط على اقتصاد دول الخليج خصوصاً البحرين التي تعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات النفط، في وقت تشهد فيه مملكة البحرين محاولات تقليل الاعتماد على النفط، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في مجالات العقارات والسياحة، وتعد سوق العقارات في البحرين واحدة من أقوى الأسواق في المنطقة.

وما زال النفط والغاز الطبيعي، المصدرين الطبيعيين المهمين الوحيدين في البحرين، إذ يسيطران على الاقتصاد، ويزودانه بما يقرب من 60 في المائة من العائدات. وقد استقادت البحرين من ازدهار النفط منذ عام 2001 لتحقيق النمو الاقتصادي. وقد نجحت مملكة البحرين في جذب الاستثمار من الدول الخليجية الأخرى، للمساهمة في تطوير البنى التحتية والمشاريع التي من

## انتعاش نمو الناتج المحلي لدول مجلس التعاون في 2021



وتوقع أن يزيد الوفاء العجز المالي لدول مجلس التعاون بسبب انخفاض الإيرادات لتراجع أسعار النفط والغاز الطبيعي وانخفاض عائدات الضرائب وعوائد رسوم الخدمات الحكومية، كذلك زيادة الإنفاق الحكومي لتجاوز تأثير الجائحة، حيث يتوقع التقرير أن يزيد العجز في الميزانيات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة تتراوح بين 30-40% في 2020.

كشف «مركز الإحصاء الخليجي» عن انتعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2021 ما بين 0.5% و 2.5%..

وبحسب المركز يعتمد اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي على عدة عوامل أهمها السيناريوهات المستقبلية، وأسعار النفط الخام، وسرعة ضبط والسيطرة على الوباء في دول مجلس التعاون الخليجي والعالم، ونجاح السياسات المتخذة، وتأثير الوباء على الشركاء التجاريين لدول المجلس.

وتشير توقعات مركز الإحصاء الخليجي إلى انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول الخليجية للعام الحالي 2020 بين 0.6% كأفضل سيناريو و-1.9% كأسوأ سيناريو.

## السياحة الدولية ستتنخفض 70 في المئة نهاية 2020



جاءت بما لا تشتهي السفن؛ حيث تم إلغاء ملايين الرحلات حول العالم.

ومن المتوقع أن تتغير ملامح قطاع السياحة والسفر، مثله مثل باقي القطاعات، بعد التعافي من أزمة فيروس كورونا، ويبدو أنه حان الوقت لوضع خطط بديلة في مثل هذه الأزمات.

كشف الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة زوراب بولوليكاشفيلي، عن انخفاض السياحة الدولية 70 بالمئة هذا العام، ما يمثل أكبر تراجع للقطاع منذ بدء الاحتفاظ بسجلات في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي.

وأوضح بولوليكاشفيلي أن هذا التنبؤ للقطاع المتضرر من فيروس كورونا يستند إلى افتراض بأن الدول في أنحاء العالم ستفتح تدريجياً حدودها اعتباراً من أغسطس.

وكان قطاع السياحة أبرز القطاعات التي تلقت ضربة في مقتل بعد انتشار فيروس كورونا الجديد؛ ويرجع ذلك إلى تحوّل دول العالم من تفشي الفيروس وبالتالي علقت جميع الدول حركات الطيران الخارجية والداخلية، وهو ما عمّق خسارة القطاع.

ويعتبر هذا الوقت من كل عام موسمًا يشهد فيه قطاع السياحة انتعاشة كبيرة؛ تزامناً مع إجازات فصل الربيع، ولكن يبدو أن الرياح

## ارتفاع إجمالي الودائع الخاصة بالبنوك المصرية



مليار جنيه، لتسجل بذلك زيادة نسبتها 18.9%. وحازت الودائع غير الحكومية على الحصة الأكبر من الودائع بالعملة المحلية، بنحو 2.996 تريليون جنيه في يناير الماضي، بينما كانت 2.946 تريليون جنيه في يناير من العام 2019. ووفق البيانات، بالنسبة للودائع الحكومية فقد حققت ارتفاعاً طفيفاً لتسجل نحو 527 مليار جنيه في يناير الماضي، مقابل 499 مليار جنيه في الشهر ذاته من عام 2019، بزيادة بلغت نحو 28 مليار جنيه لتسجل بذلك زيادة نسبتها 5.6 في المئة.

ارتفع إجمالي الودائع الخاصة بالبنوك المصرية، خلال شهر يناير الماضي، حيث بلغ إجمالي الودائع نحو 4.246 تريليون جنيه، مقابل نحو 3.837 تريليون جنيه خلال الشهر ذاته من عام 2019، بزيادة بلغت نحو 409 مليارات جنيه، محققة بذلك زيادة نسبتها 10.65%.

وبحسب النشرة المعلوماتية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، فإن الودائع موزعة بين الودائع الحكومية وغير الحكومية، حيث بلغت قيمة الودائع الحكومية منها نحو 602.9 مليار جنيه في يناير الماضي، مقابل نحو 624 مليار جنيه في نفس الشهر من عام 2019، بتراجع طفيف بلغ 21 مليار جنيه. بينما بلغ إجمالي الودائع غير الحكومية نحو 3.643 تريليون جنيه، مقابل نحو 3.213 تريليون جنيه خلال نفس الشهر من عام 2019، بزيادة بلغت نحو 430 مليار جنيه، لتسجل بذلك زيادة بنسبة 13.38%.

وسجل إجمالي الودائع بالعملة المحلية ارتفاعاً ملحوظاً، حيث بلغ نحو 3.523 تريليون جنيه في يناير الماضي، مقابل نحو 2.963 تريليون جنيه في نفس الشهر من عام 2019، بزيادة بلغت 560



Wise Leadership **قيادة حكيمة**

Religious Coexistence **التعايش الديني المميز**

Qualified & Competitive Human Resources **الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة**

Available Investment Opportunities **فرص استثمارية متاحة**

Market Economy & The Stable Economy Growth **اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي**

Access to International Markets **الوصول الى الأسواق العالمية**

Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages **جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز**

Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network **بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى**

Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities **المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة**

Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment **الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة**



## Vision

## الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في الأردن من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربما المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051  
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan  
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

## THE DIGITAL ECONOMY & COVID-19

### **RESILIENT AND THRIVING**

Union of Arab Chambers  
Alya Nokkari  
Economic Research Department



*The world has changed dramatically over the first three months of 2020, with the COVID-19 pandemic impacting almost every aspect of our lives, and major economic sectors. E-commerce, defined broadly as the sale of goods and services online is emerging as a key pillar in the global fight against COVID-19. It could help to facilitate cross-border movement of goods and services, narrow the digital divide, and level the playing field for small businesses.*

The enforcement of social distancing, lockdowns and other measures in response to the COVID19 pandemic has indeed led consumers to ramp up online shopping, social media use, internet telephony and teleconferencing, and streaming of videos and films.

This also has resulted in rapid growth in business-to-consumers (B2C) orders, and consequently, revenues in this particular area. The increase in B2C sales is particularly evident

in online sales of medical supplies, household essentials and food products. Adversely, e-commerce in non-essential goods, such as luxury goods, the fashion industry and the tourism sector have encountered a severe decline.

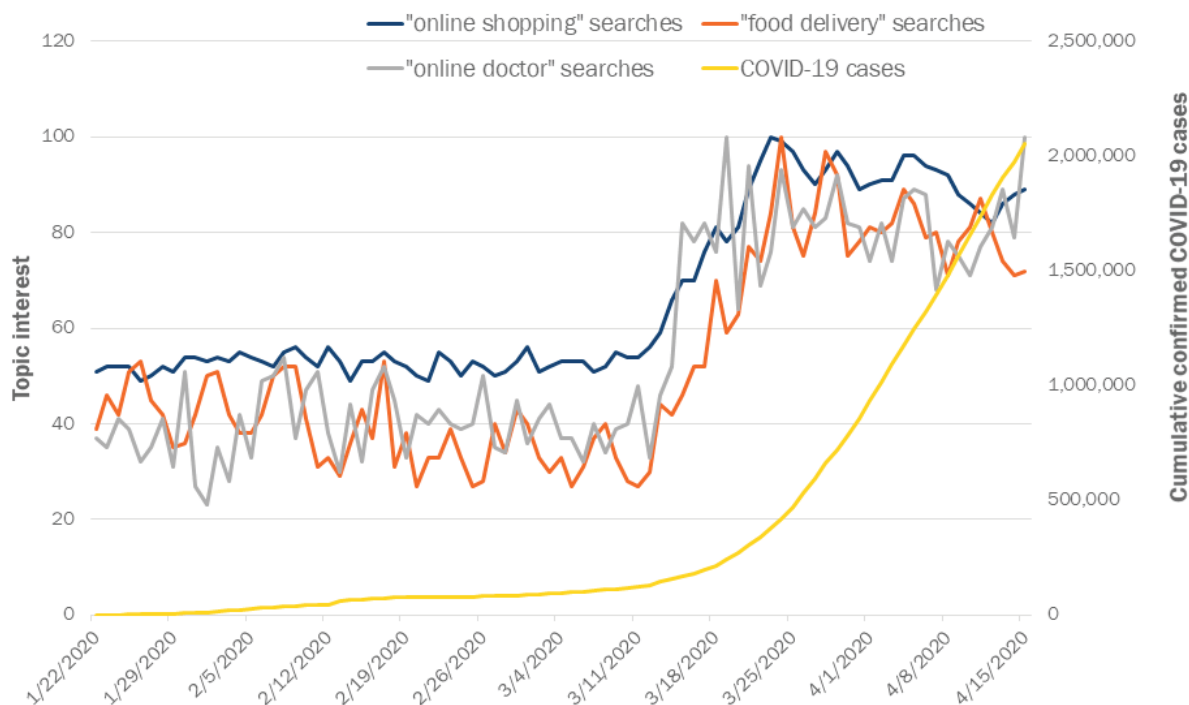
From another aspect, e-commerce can help preserve jobs during the crisis. For many restaurants that have had to close during the economic freeze, online delivery services have become a relief. Teachers and consultants

are continuing to work through video conferencing. In some cases, e-commerce is even creating new economic opportunities. In the United States, Amazon announced that it will hire 175,000 new workers. In the entertainment industry, the streaming giant Netflix, who gained almost 16 million new subscribers in the first quarter of 2020 has recently announced setting up \$100 million

fund for entertainment workers who have been affected by the outbreak.

Online search patterns already give a real-time indication of the role that the digital economy is playing in this pandemic. Worldwide searches for “online shopping,” “food delivery,” and “online doctor” have jumped with the global spread of the virus.

**Figure 1. Worldwide Google searches and COVID-19**



Source: Google Trends topic interest over time (normalized to index with scale 0-100); Johns Hopkins Coronavirus Resource Center

BROOKINGS

More disrupting however, the sharing economy firms who were seeing surging growth and predicted to generate \$335 billion in revenue by 2025, are now hardly hit by the pandemic, and scaling back expectations for profitability amid heightened uncertainty about consumer trends and the economic outlook.

Governments have adopted new measures, and the private sector has also acted, to respond to and ensure that ecommerce can help to alleviate some of the challenges faced in combatting the virus. These include increasing network capacity, offering expanded data services at little or no cost,



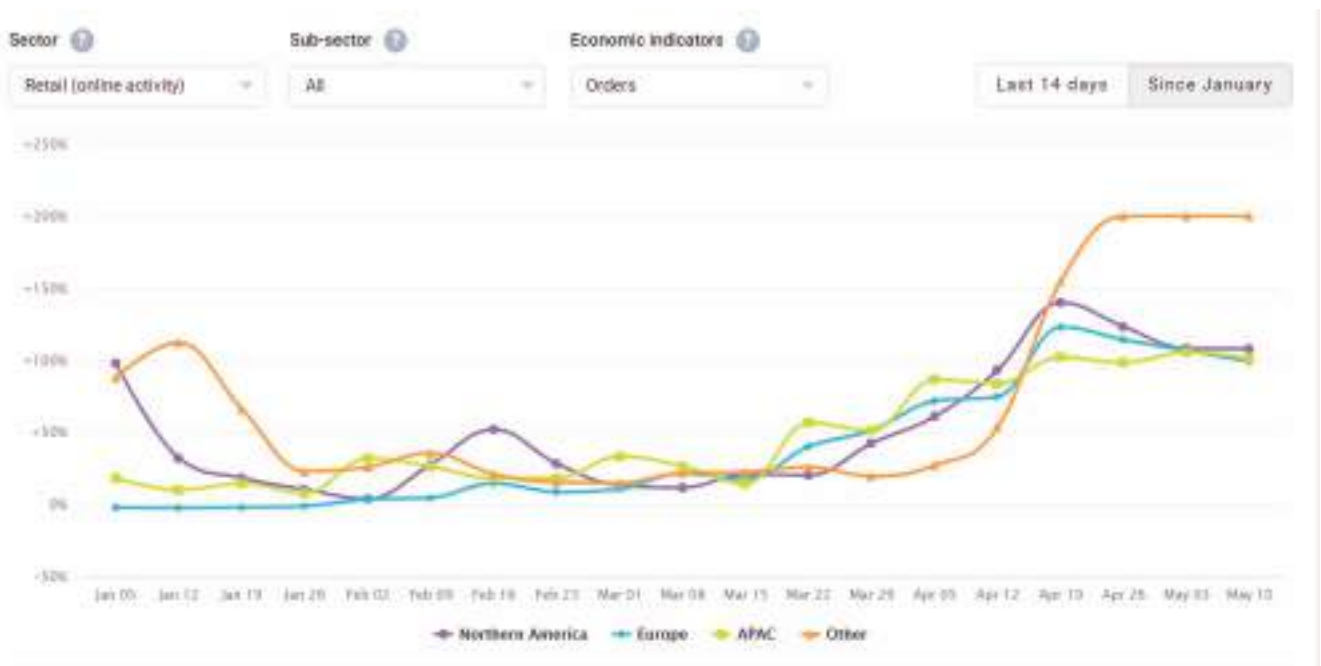
lowering or scrapping transaction costs on digital payments and mobile money transfers, improving delivery services and other logistics, using digital tools to enforce measures and disseminate information, promoting telehealth services, and leveraging ICT for surveillance.

## CORONAVIRUS IMPACT ON GLOBAL E-COMMERCE

According to Emarsys report on covid-19 commerce insight, retail online activities

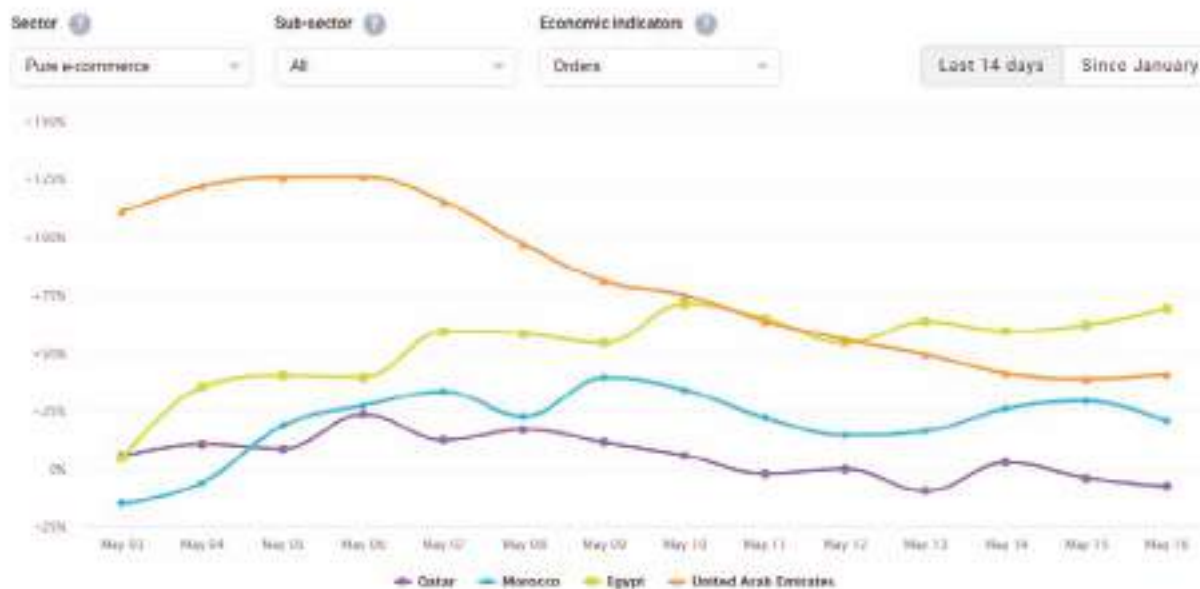
across the world have sharply risen since the beginning of the pandemic, with the numbers of orders escalating at an incredible rate worldwide. In the Arab countries, Morocco and Egypt are starting to rely heavily on e-commerce, as coping mechanisms against Covid-19. As cities went under lockdown and social distancing became the new norm, consumers turned to online shopping to meet their daily needs. This resulted in an increase of 52% year on year in online sales with an 8.8% increase in online shoppers.

**Online Transaction Trends for pure e-commerce and retailers worldwide, since January 2020**



**Source:** Emarsys initiative in cooperation with GoodData

## Online Transaction Trends for pure e-commerce and retailers in Arab countries, May 2020



**Source:** Emarsys initiative in cooperation with GoodData

As a result of the virus lockdowns, people are also spending considerably more time on their digital devices, mainly smart TVs and dedicated streaming devices. Netflix traffic has reached all-time highs during this lockdown, attracting 16 million new paying subscribers to its service in the first three months of 2020, equating to quarter-on-quarter growth of 9 percent.

In what will likely come as no surprise, people are spending a lot more time using apps amid the COVID-19 lockdowns around the world. According to the latest report from GlobalWebIndex's data, daily time spent in apps on Android devices increased 20% year-over-year in Q1 2020, while consumer spending in both iOS and Android apps was also up 15% and 5% respectively, setting a new

record for in-app spending for a single quarter at \$23.4 billion worldwide.

All social apps have reported increased usage and engagement. In terms of app-specific performance, TikTok continues to hold its spot at the top of the downloads chart. The increased focus on video connection tools has already lead to launch of various upgraded video features from Facebook and Instagram.

Again, the numbers highlight significant opportunity to connect with audiences right now - with fewer advertisers in the market, and more people spending more time in apps, it could provide a great opportunity to boost brand awareness, and reach people looking for information and products online. Not all businesses are in a position to do this, of

course, and you need to maintain awareness of the broader global concerns in your outreach efforts. But it may be worth considering - and

it could help to lessen the financial impacts of the coronavirus pandemic.



## Top Apps Worldwide | Q1 2020 (vs. Q4 2019)

DOWNLOADS		CONSUMER SPEND		MONTHLY ACTIVE USERS		
1	TikTok	-	Tinder	-	Facebook	+1
2	WhatsApp Messenger	+3	YouTube	+3	WhatsApp Messenger	-1
3	Facebook	-1	Netflix	-	Facebook Messenger	-
4	Instagram	+1	iQIYI	-	WeChat	-
5	Facebook Messenger	-1	Tencent Video	-3	Instagram	-
6	Likee	-	TikTok	+2	TikTok	-
7	Snapchat	+1	Disney+	+++	Allpay	-
8	SHAREit	-1	Google One	+1	Kwai(快手)	+6
9	Netflix	+1	Pandora Music	-3	Pinduoduo	+2
10	Spotify	-1	LINE Manga	-	Taobao	-2

LEVEL UP.

## PRODUCT CATEGORIES SHIFTING DURING COVID-19

While tracking the pandemic's impact on e-commerce, a few key trends have emerged,

namely, the sudden peak in demand for new essentials, or necessity product categories that help people make the most of time at home, such as electronics, food & beverage, housewares, office supplies, and of course

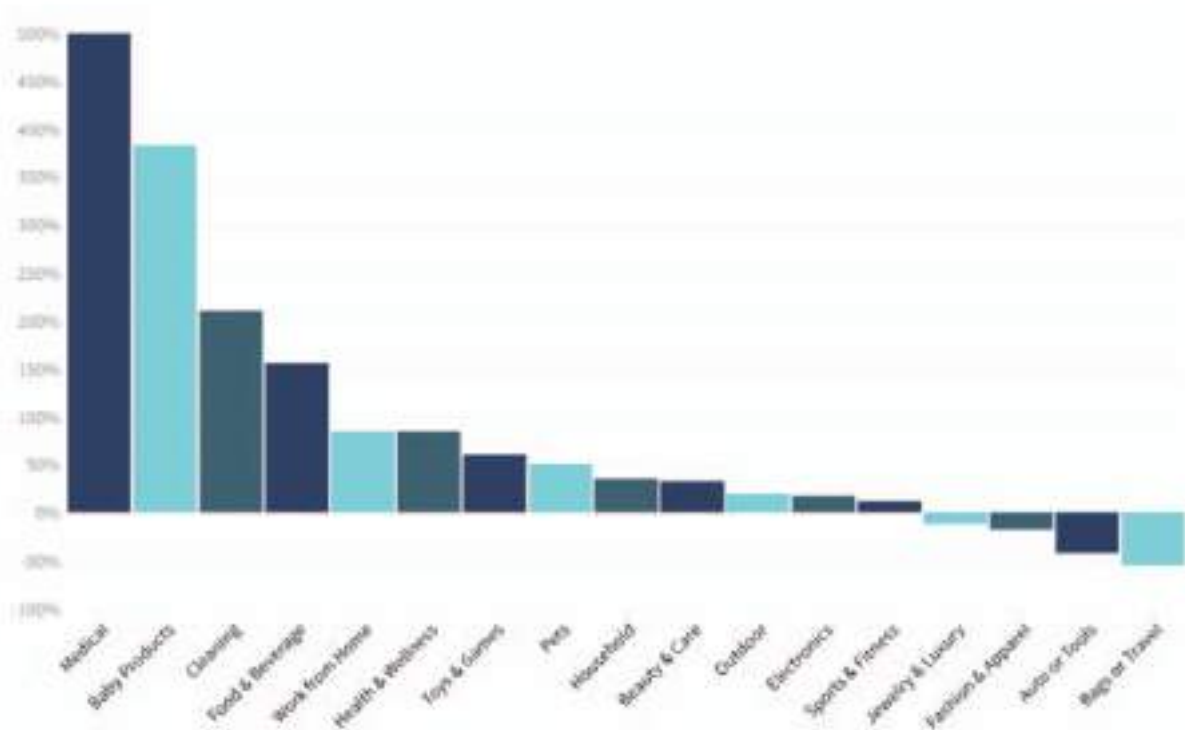
pharmaceutical products. According to data from Nielsen and Adobe Analytics, online stores have seen an increase in sales of items like masks, gloves, and personal hygienic products as hand sanitizers and antibacterial sprays, by a whopping 817%. There is also an increase in digital streaming services, like Netflix, Amazon, and Disney+ seeing atypical gains in subscribers in the first quarter

of 2020.

While the above products and services are increasing in sales due to the current situation, other industries are not doing as well. Industries like jewelry and fashion, automotive sector, and tourism have experienced declining demand based on consumer lifestyle changes, as they are referred to as non-essentials or luxury goods.

### Ecommerce Consumer Sales (COVID-19) +28.48%

Aggregated via ShipBob, ShipHero, Attentive, Stackline, CTC, Klaviyo & Adobe



### Pandemic Flattens the Sharing Economy

The global pandemic has also disrupted one of the most fascinating corners of the tech industry: the so-called sharing economy, which relies solely on interactions and exchanges of resources among peers. Whether it is ridesharing, home sharing or simply community sharing, the gig economy

industries are all reportedly concerned with the COVID-19 outbreak, as this pandemic forces people to remain apart physically instead of bringing them together.

Businesses whose services involve driving people around, renting their tools or places to stay on vacation face obvious challenges during a society-wide shutdown. Some of

the most highly-valued startups in history are experiencing a far greater challenge than anything they've faced before.

Uber and Lyft are clearly in the middle of this unprecedented global pandemic and near term economic apocalypse, given the premise of the companies' rideshare model which is

built around mobility as a whole, consumer trust, and travel demand. The share prices for both companies are down over 30% from Feb. 21, 2020, when values first began dropping significantly. Data about the company, also reported Uber was weighing layoffs of up to 20% of its 27,000 employees.



**Source:** *The Financial Times Limited 2020.*

Then there's Airbnb Inc., leading home-sharing platform, whose business is being hit hard by a collapse in recreational travel and has cut 25 percent of its staff with some estimates of bookings down 50 percent from earlier this year. The company is reevaluating its plan to go public this year, and may have to raise more money from private investors.

Many of the sharing economy companies do have an advantage over their competitors from the traditional industries they set out to disrupt. Their innovation was to offload

costs and risks to the drivers, delivery people, and homeowners who serve as the supply side of their platforms. Drivers are now stuck with those cars they bought to ferry around high-end Uber passengers. Airbnb hosts who bought properties to rent out on the platform still have mortgages and electricity bills to pay.

However, some sharing businesses see market growth during these times due to their value propositions and pivots in their business models. For example, in China, bikesharing has seen an increase in use as people prefer to

ride bikes - an individual form of transport that takes places in open spaces - instead of public transportation. Clearly, there are examples of sharing platforms helping cities and citizens to adapt to the current crisis. Thus, the sharing economy shall still be flexible to adapt and respond to our economic, environmental and social challenges and help cities to become more resilient by providing services now and into the future as our economy recovers.

### **ROLE OF AUTOMATION AND E-LEARNING AS POWERFUL CATALYSTS BEHIND SHAPING FUTURE JOBS**

Although the Covid-19 pandemic is a difficult time, it can also be a time of unprecedented creativity. Reimagining jobs around the constraints of today's challenging business environment may accelerate the future of work and open up new and innovative ways in the work environment.

### **SHARE EMPLOYEES IN CROSS-INDUSTRY TALENT EXCHANGES**

One innovative response is to develop a cross-industry talent exchange, temporarily moving employees without work due to the crisis (e.g., airlines, hospitality) to those organizations that have an excess of work (e.g., health, logistics, some retail stores).

Months earlier in China, companies also creatively started sharing employees, moving employees without work from organizations like restaurants and lending them to others that have had a spike in demand like Hema, Alibaba's retail grocery chain known for its fast grocery food delivery. More than 3,000 new employees from more than 40 companies in

different sectors have joined Hema's employee sharing plan.

### **ACCELERATED AUTOMATION**

For certain types of work, automation can increase reliability, improve safety and well-being, and handle sudden spikes in demand. In fact, automation isn't a job-killer in today's economic environment, it is becoming a mandatory capability to deal with a crisis. South Korea has seven robots per 100 workers and every third robot installed is in China. A 2019 report by Oxford Economics predicted 12.5 million manufacturing jobs will be automated in China by 2030.

### **PORTABLE WORK ACROSS THE ORGANIZATION**

By breaking out of rigid job constraints, the right talent and work can be matched to solve evolving business challenges in real time. Networks of teams empowered to operate outside of existing organizational hierarchy and bureaucratic structures are a critical capability to reacting quickly in times of crisis.

Many organizations, such as Allianz Global Investors and Cisco, have already set up internal project marketplaces that break down work into tasks and projects that can be matched with people from anywhere in the organization with relevant skills and availability.

### **RESHAPING LEARNING AT THE HEART OF JOB SHIFT**

Educational institutions need to recognize the necessity to reshape modes of teaching and learning and immediately respond to

the challenges raised by uncertain situations so as to continue to provide meaningful and accessible learning opportunities. This must include:

- o Recognizing the unprecedented role of ICT in education and what it requires to implement at a massive scale;
- o Designing Personal Learning Environments to provide students with an opportunity to combine formal and informal types of learning;
- o Investing in developing the digital competence of teaching staff.

With 5G technology becoming more prevalent in countries such as China, US and Japan, we will see learners and solution providers truly embracing the 'learning anywhere, anytime' concept of digital education in a range of formats.

Students in some countries already started learning through interactive apps and platforms such as Moodle and Zoom, and live broadcasts.

### ROLE OF THE GOVERNMENT IN CONTAINING LOSSES DURING THE PANDEMIC

Governments can make it easier for businesses and households to connect to the digital economy. Legal frameworks surrounding online remote service delivery can be clarified and, where appropriate, relaxed. For instance, India published new telemedicine guidelines last month. The United States adjusted its Medicare program to pay for

telehealth services on the same basis as for in-person visits. Through websites such as *pauseregulations.com*, governments can enlist the public to help identify regulatory bottlenecks.

The postal service of China recently published an e-book sharing its lessons on how to maintain operations during the COVID-19 pandemic.

Ultimately, e-commerce lives on the dynamism and initiative of the private sector. Public policy can only play an enabling role, tackling market failures and creating an environment in which digital entrepreneurship can thrive. Already, the crisis has changed the e-commerce landscape, with businesses and customers more willing than ever to interact online and experiment with new services. Governments need to play their part and make sure that the e-commerce sector can reach its full potential in this public health and economic crisis.

### CONCLUSION & REFLECTIONS ON THE WAY FORWARD

The outbreak of the novel coronavirus around the world have radically changed both consumer and business landscapes. The trend is transforming the global retail market, accelerating the shift to digital channels. As a result, e-commerce is projected to account for around a third of global retail sales by 2024. Not all product segments and verticals have benefitted from increased online shopping during the coronavirus. The winners include online groceries, daily necessities, digital gaming and video on demand services. On the opposite side is online travel and airlines, as well as some sharing economy firms, like

Airbnb and Uber, whose sales have declined drastically.

The Middle East and North Africa region in particular is witnessing a noticeable digital transformation, with the e-commerce sector booming during this pandemic providing multiple opportunities for growth, especially considering the presence of internet, technologies, innovation and the change in lifestyle imposed by the pandemic. The retail sector in the Gulf will jump to about \$308 billion by 2023, according to the latest data, up from \$253 billion achieved in 2018. It is expected that Saudi Arabia and the UAE will account for 77% of the increase, making UAE rank fifth among the 10 most prosperous countries in the retail sector worldwide.

As another consequence of the pandemic, online payments received a major boost

as both shoppers and merchants try to avoid handling cash. During Q1 of 2020, central banks, e-commerce merchants, and payment companies across the Arab region are encouraging consumers to use less cash and opt for e-payment means such as cards, digital wallets, and mobile money instead. The accelerated digital transformation of the retail industry represents a major opportunity to payment companies in the long term.

The continuously increasing online demand is pushing major e-commerce companies to start setting their own standards on what types of products are considered essential to manage the surge of orders and meet people's needs accordingly. This event's impact on consumer behavior towards online shopping will go beyond the current crisis and will serve as an impetus to further accelerating the growth of e-commerce in the region.





مجموعة  
شركات نوحاس

N

NAHAS  
ENTERPRISES  
GROUP



## HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 – 2233000 | Fax: (+963 11) 2235004 – 2228861

E-mail: [info@nahas.sy](mailto:info@nahas.sy) | Website: [www.nahasgroup.com](http://www.nahasgroup.com)



بنك بيروت  
Bank of Beirut  
Banking Beyond Borders

## Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut **new State-of-The-Art Contact Center** that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

 1262

